قضايا دولية

الأزمة العالمية



د. عدنان السيّد حسين



الأزمة العالمية


@Ahmedyassin90

طريق المعرفة



قضايا دولية

الأزمة العالمية

د. عدنان السيد حسين



الطبعة الأولى

1431 هـ ـ 2010 م

مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

بيروت ـ الحمرا ـ شارع اميل اده ـ بناية سلام ـ ص.ب. 113/6311

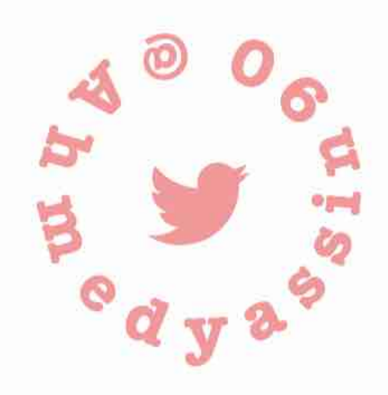
تلفون 791123 (01) ـ تلفاكس 791124 (01) بيروت ـ لبنان

بريد الكتروني majdpub@terra.net.lb

http:// www.editionmajd.com

ISBN 978-9953-515-88 -5

فهرس المحتويات


@Ahmedyassin90

المقدمـــة

الإطار العالمي للأزمة

ما طبيعة الأزمة العالمية؟

الأزمة العالمية هي أزمة دول وشعوب، بمعنى أنها لا تقتصر في نشأتها وآثارها على الأطر الرسمية، بل تتجاوزها إلى المجالات الشعبية المنضوية في إطار المجتمع المدني العالمي.

بتعبير آخر، إنها أزمات دول، وأزمة جماعات بشرية. وهي لا تقف عند الحدود الجيوسياسية للدولة الواحدة، بل

تتعداها إلى ما وراء الحدود. ويمكن أن تكون أزمة النظام العالمي برمّته، بما فيه من مكوّنات ومحدّدات سياسية وقانونية واجتماعية واقتصادية وثقافية... لذلك هي أزمة عالمية، أي أنها تهمّ العالم بأسره.

الأزمة العالمية، هي بمثابة خطر داهم يضغط على الدول والشعوب. إنها تنطوي على عنصر التهديد، كما تنطوي على عنصر المفاجأة، ويمكن الحديث عن عناصر أخرى، كضيق الوقت، والغموض...

إن الأزمة المالية في (وول ستريت) Wall Street، التي باتت على السطح خلال شهر آب/أغسطس 2008، لم تكن وليدة تلك الفترة بقدر ما كانت متفاعلةً تدريجاً منذ العام 2004، لا بل منذ أن تمادت العولمة المالية والاقتصادية في طغيانها المادي على حساب الاقتصاد الإنتاجي، لتستبدله باقتصاد ريعي غير منتج، اقتصاد المضاربات والصفقات المالية، اقتصاد لعبة الأوراق المالية داخل المصارف والشَّركات.

صحيح أنَّ الأزمة بدأت في الولايات المتحدة الأميركية، بيد أنَّ أسبابها ليست أميركيةً فقط. وكيف إذا كانت تفاعلاتها

وامتداداتها ونتائجها وصلت إلى أوروبا، ثم إلى آسيا، فباقي المناطق؟

إلى ذلك، ضغطت الأزمة على الحكومات والشعوب معاً، بمثل ما ضغطت على الشركات الكبرى ورجال الأعمال، وعلى الفقراء وذوي الدخل المحدود، وراحت تهدّد (الإمبراطورية الأمريكية) في عظمتها المالية والاقتصادية والعسكرية والتقنية، كما هدّدت الدول الصناعية في عالم الشمال، والدول النامية في عالم الجنوب.

لذلك، هي أزمة عالمية بامتياز من حيث التهديد، والضغط، والمفاجأة، عندما راحت تتوسّع، وتنتقل من دولة إلى أخرى خارج نطاق التوقّع، أو التصور العالمي!

وهي أزمة عالمية، لأنها لم تعد أمريكيةً وحسب، بل صارت أزمة العالم بعد مرور نحو ثمانين عاماً على الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى التي تفجّرت منذ العام 1929. ومن الطبيعي أن تترك آثارها، والحال هذه، في مسار العلاقات الدولية والمال والاقتصاد، وتالياً في السياسة والأمن.

* * * *

يستحيل فصل المعطى السياسي عن المعطى الاقتصادي، يؤثّر الاقتصاد أحياناً في السياسة، وتؤثّر السياسة أحياناً في الاقتصاد؛ إنها عملية تبادلية، من خلال التأثّر والتأثير.

ولمقاربة الأبعاد السياسية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، تجدر ملاحظة موازين القوى الدولية خلال الأزمة، وتوقّع نتائجها بعدما تجري معالجتها.

لقد صعدت (مجموعة العشرين) - على سبيل المثال - لتأخذ الدور الاقتصادي الريادي الذي احتلته مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، وتقدمت قدرة الصين لتنافس اليابان على المقعد الثاني في ترتيب القوى الاقتصادية الدولية، ويمكن أن تنافس لاحقاً الولايات المتحدة على المقعد الأول.

وراحت الدول الصناعية الكبرى تراهن على قدرة الصين في معالجة الأزمة، وتتحدث عن الإرادة الدولية (الجماعية) في هذه المعالجة.

هنا برز دور الأمم المتحدة، على الرغم مما أنهكها في العقود الماضية من مشكلات مالية وسياسية وتنظيمية. فالمنظمة

الدولية الأم تحذّر من مخاطر الأزمة، ومن انعكاساتها السلبية على الدول النامية وفقراء العالم.

ورعت الأمم المتحدة وترعى قمماً ومؤتمرات إقليمية وعالمية في إطار احتواء الأزمة، تمهيداً للسيطرة عليها.

لو أضفنا إلى هذه المعطيات قضية عودة تدخل الدولة القومية في الأسواق المالية والاقتصادية، وكيف عادت المصالح القومية إلى البروز واحتلال موقع الأولوية دولياً... لأدركنا الأبعاد السياسية التي يمكن أن تتضح لاحقاً، ومقدار التسرّع عند الذين راهنوا على مقولة (النظام العالمي الجديد) بعد انتهاء الحرب الباردة، وكيف بشّروا باختفاء السيادة الوطنية، وتراجع دور الحدود السياسية للدولة، طالما أن العولمة هي المسيطرة.

هذه مسألة تستحقّ الدراسة والتأمل بعيداً من الانفعال، والانحياز الأيديولوجي، والعنصرية.

* * * *

اختفى (سحر السوق) الحرة، وجاذبية تدفق رأس المال بغير ضوابط رقابية، لتعود فكرة الرقابة إلى الظهور وبقوة،

حتى إنَّ الإدارة الأميركية تبنّت هذه الفكرة. إنها الرقابة المالية والإدارية، تبعاً لمقتضيات القانون.

الرقابة على الشركات الكبرى، أو الشركات المتعددة الجنسية، والرقابة على المصارف، خصوصاً تلك التي ترعى التهرّب الضريبي، لتقيم ملاذات آمنةً لأصحاب رؤوس الأموال، والرقابة على الحدود، حيث التهريب بواسطة المافيات العالمية الضخمة، بل الرقابة على صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي - أكبر منظمتين دوليتين في مجالات النقد والتمويل - توخّياً لإصلاح ما فسد في العقود الماضية.

هناك دولٌ وأفراد طالبوا بنظام ماليّ جديد، نظام يتخطَّى (بريتون وودز) Bretton Woods، الذي تأسّس في مؤتمر 1944، تحت وطأة الحرب العالمية الثانية، والذي مهّد لإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

كانت المهمة الأولى للبنك الدولي القيام بتمويل مشاريع التنمية في الدول الأعضاء، وإعادة إعمار البلدان التي دمَّرتها الحرب. أما صندوق النقد الدولي، فقد اضطلع بمهمة تنظيم العلاقات النقدية الدولية، في إطار تحقيق الاستقرار النقدي

لحركة أسعار الصرف. وكانت القاعدة المعروفة في اعتماد الدولار الأميركي وحدة قياس عالمية، على أساس 35 دولاراً لأونصة الذهب الواحدة، ثم ربط سائر العملات بالدولار.

مع تفاقم أعباء الحرب الباردة مالياً واقتصادياً، وصعود قوى دولية منافسة اقتصادياً، كاليابان وأوروبا الغربية، اتَّجهت الولايات المتحدة إلى التخلي عن نظام بريتون وودز في العام 1971، خلال عهد الرئيس ريتشارد نيكسون، لتعتمد نظام الصرف العائم المتحرر من معادلة الدولار بالذهب. أرادت الإدارة الأميركية تمويل عجزها المالي دون تحمّل مسؤوليات مادية أمام العالم، مع الاحتفاظ بقدرة الدولار الأميركي عالمياً.

اليوم، تتحدث فرنسا وألمانيا، وغيرهما من الدول، على نظام مالي جديد يتخطى بريتون وودز، نظام جديد يقوم على اعتماد سلة عملات، أو عملة عالمية جديدة. فالنظام المالي الأنغلو سكسوني - على حدّ تعبير نيكولا ساركوزي - لم يعد جديراً بالبقاء!

* * * *

إنها أزمة العولمة الاقتصادية، واستطراداً السياسية.

أزمة منظمة التجارة العالمية التي لم تنجح في تحرير الأسواق، وإطلاق دور الشركات المتعددة الجنسية، بصرف النظر عن مدى صحة هذه الإجراءات وملاءمتها لمطالب التنمية.

أزمة النظام المالي الأميركي الذي راح ينوء تحت ضغط الدَّين العام، وتالياً أزمة الاقتصاد الأميركي على الرغم من قدراته الذاتية الضخمة، وسيطرته على قدرات اقتصادية خارجية في أميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا...

أزمة الليبرالية الجديدة، القائمة على تحرير رأس المال من قيود الرقابة السيادية للدولة، وتدفّقه إلى الأسواق من خارج السياسة الاقتصادية القائمة على حماية الإنتاج الوطني. لقد توارت فكرة انسحاب الدولة من الأسواق والحركة الاقتصادية، لتعود مكانها فكرة الدولة التدخلية.

الدولة تتدخل من جديد، بدلاً من أن تنسحب. إنها تضخ السيولة النقدية في الأسواق المالية، وتساهم في شراء الديون الهالكة، أو الفاسدة. والدولة تؤمّم بعض المصارف والشركات،

كلياً أو جزئياً. وكيف إذا كانت هذه الدولة بريطانيا أو الولايات المتحدة، فماذا يبقى من الليبرالية الجديدة؟

* * * *

الأزمة العالمية التي نحن بصددها ليست جديدةً، بل سبقتها أزمات مالية أخرى، وإن كانت محصورة - إلى حدٍ ما - في دول أو مناطق من العالم.

عانت الدول الأوروبية أزمـــات ماليـــةً بين عامي 1992 و1993، وأدّت إلى خفض قيمة عملاتها الوطنية.

ووقعت أزمة العملات في جنوب شرق آسيا في عام 1997 و1998، وتلكأت دول أميركا اللاتينية عن سداد ديونها في عقد الثمانينات من القرن الماضي، وأقدمت روسيا على تخفيض قيمة الروبل في العام 1998 نتيجة أزمتها المالية.

إنها أزمات مالية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أو مرحلة تعاظم الدور الأميركي في قيادة النظام العالمي في المجالات كافةً. وبدت تلك الأزمات مؤثّرةً، في شكلٍ أو في آخر، في الأسواق العالمية أمام تعاظم ظاهرة العولمة المالية

والاقتصادية، ولم يعد بالإمكان فصل التداعيات المالية في أي دولة عن النظام العالمي، أو فصل ظاهرة العولمة عن الأزمات المالية.

كان من الطبيعي أن يتزايد التأثير السلبي للأزمة المالية، ثم الأزمة الاقتصادية، في النظام العالمي، نظراً إلى أنّها الأكثر اتساعاً وخطورةً من الأزمة العالمية الكبرى التي تفجّرت في العام 1929. والتأثير السلبي لا يقتصر على المال والاقتصاد، إنه سيطاول السياسة الدولية.

* * * *

تتأسس هذه الدراسة على مراقبة تفاصيل الأزمة العالمية خلال عامي 2008 و2009، ومراقبة ما سبقها من أزمات كانت أقل اتساعاً وتأثيراً.

وبينما يتوقع صندوق النقد الدولي بداية الانتعاش المالي الاقتصادي عالمياً في العام 2010، تبدو الدول الآسيوية الناشئة في أساس هذا الانتعاش الذي قد ينتقل إلى الغرب الأوروبي والأميركي. بيد أنَّ السؤال حول مصير اقتصادات الدول النامية يبقى مطروحاً، على الرغم من صعود بعضها إلى مرتبة الدول

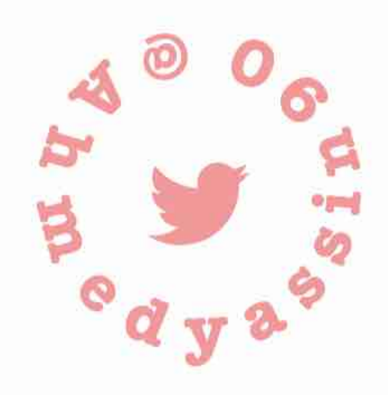
الناشئة ومشاركتها في إدارة الأزمة العالمية، ثم زيادة قوة تأثيرها في النظام الاقتصادي العالمي.

ما مصير ظاهرة الفقر الآخذة في الانتشار بدلاً من التراجع، وخصوصاً في عالم الجنوب؟

كيف ستتعامل أكثر من سبعين دولة، تعاني تآكل الموارد والثروات أو نضوبها، مع نتائج الأزمة مالياً واقتصادياً واجتماعياً؟

إن مجمل هذه التداعيات ستترك بلا شك نتائج سياسية على الدول، والأقاليم، والمنظمات الدولية. أليست القدرات المالية والاقتصادية عاملاً مركزياً في تحديد قوة الدولة، وطبيعة النظام الدولي؟

د. عدنان السيد حسين


@Ahmedyassin90

أسباب الأزمة العالمية وطبيعتها

اجتاحت العالم أزمات مالية واقتصادية في عصر العولمة، أو عصر ما بعد الحرب الباردة وتقدم الولايات المتحدة للسيطرة على النظام العالمي.

في عقد الثمانينات من القرن الماضي، اجتاحت أزمة الديون دول أميركا اللاتينية، بالتزامن مع أزمة الإقراض في الولايات المتحدة، ثم الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا في العام 1997، والتي امتدت بآثارها السلبية إلى الدول الصناعية والنامية... بيد أن الأزمة الأكثر عمقاً واتساعاً هي الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي تفجرت منذ العام 2007 في الولايات المتحدة مع بروز أزمة الرهن العقاري، ثم اتسعت مالياً واقتصادياً في أوروبا وآسيا. وسرعان ما تركت نتائجها

الخطيرة في مناطق أخرى من العالم في سنتي 2008 و2009، حتى صارت الأخطر في العالم منذ الأزمة العالمية الكبرى، أو الكساد العالمي الكبير في العام 1929، على حد تعبير الرئيس الأميركي باراك أوباما.

ما هي الأسباب العميقة لهذه الأزمة العالمية؟

لا يمكن إغفال الآثار السلبية للعولمة المالية لجهة زيادة التعاملات بالمشتقات المالية، والزيادة السريعة في معاملات الأوراق المالية عبر الحدود، وتصاعد التعامل في أسواق العملات العالمية بوتيرة أسرع من نمو التجارة العالمية.

لقد نشأت كيانات مالية ضخمة قادرة على ضخ السيولة النقدية، ما أدى إلى بروز مخاطر وقوع الأزمات المالية. إنها أزمة النظام المالي العالمي البعيد من الرقابة الإدارية والشفافية، بعدما تعدّدت الجهات الرقابية بين محلية وإقليمية وعالمية، دون وجود كفاءة بشرية لمتابعة الكيانات المالية.

إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى واقع الاقتصاد الأميركي المؤثر في الاقتصادات العالمية بحكم حجمه الكبير في زمن

العولمة، من حيث إنه اقتصاد عاجز تجارياً منذ العام 1971، فضلاً عن زيادة عجز الموازنة السنوية الذي وصل في العام 2009 إلى نحو 1,2 تريليون دولار! ناهيك بتجاوز المديونية العامة عشرة تريليونات دولار في عهد الرئيس جورج بوش في العام 2008.

وعند تراجع قيود الإقراض، وغياب التدقيق في مداخيل المقترضين، وتجزئة القروض لتقليل تكاليف التأمين الفعلية، تحت عنوان (الابتكارات المالية)... أخذت الأزمة تظهر ما بين المقترضين الأميركيين والمستثمرين أصحاب السندات المالية من الآسيويين والأوروبيين وتجار النفط.

ومن بين أسباب وقوع الأزمة المالية العالمية، المضاربة بالأدوات المالية الناتجة من التوريق المستند إلى الرهن العقاري وقروض السيارات وبطاقات الائتمان ... لقد نشأت هوّة بين حجم المديونية والأصول الحقيقية، ما أدى إلى ظهور مخاطر السيولة المالية.

مهما يكن من أمر، فإن التوسّع في التمويل العقاري كان من أهم أسباب حدوث الأزمة المالية. وهذا ما حصل في

الولايات المتحدة، وانعكس بآثاره السلبية على أوروبا، ثم آسيا. لقد تعاظمت حالات التخلف عن السّداد في سوق الرهون العقارية، (ما أدى إلى ارتفاع حادّ في فروق العائد على الأوراق المالية المضمونة بأصول...) وانكشاف المصارف الأميركية التي ضغطت بدورها على المصارف وأسواق الأوراق المالية في أوروبا، بما في ذلك الضغط على اليورو.

كان من الطبيعي أن تقود هذه الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية، نظراً إلى التحوّل في طبيعة الاقتصاد العالمي الذي استند إلى المضاربة في الأصول المالية، وصار ريعياً لا يستند إلى إنتاج السلع المتداولة بقدر ما يستند إلى المضاربات. وكيف إذا عرفنا أن أسواق العالم شهدت تدفق نحو مئة تريليون دولار من خلال 800 صندوق استثمار في مرحلة الأزمة العالمية؟

بتعبير آخر، نشأ اقتصاد ريعي غير حقيقي أو غير منتج، اقتصاد يقوم على المضاربات المالية حتى في أسواق النفط، إنتاجاً وتكريراً وتسويقاً، وشهدنا وصول سعر برميل النفط إلى أكثر من 150 دولاراً، ثم انخفاضه إلى أقل من 50 دولاراً في العام 2008، ما ألحق خسائر مالية فادحة في الدول المنتجة

والمصدّرة للنفط. هذا على سبيل المثال في قطاع الطاقة المؤثر في الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية، وقد أشار الملك السعودي عبدالله بن عبد العزيز في مؤتمرات (أوبك) ومجموعة العشرين إلى أن أسباب الأزمة تكمن في العولمة غير المنضبطة، وفي الخلل الرقابي على القطاعات المالية.

في إطار الدلالة على التحول من الاقتصاد الحقيقي المنتج إلى الاقتصاد الريعي، أو الاقتصاد الرمزي غير المنتج، يجد الأكاديمي الأميركي ديفيد هارفي أن الليبرالية الجديدة حملت معها نهاية التصنيع، وإقصاء المراكز الصناعية التقليدية التي كانت تضم منظمات عالمية فاعلة. ويرى اتساع الفجوة بين ما يُنتج وما يُستهلك في ظل العولمة. ويلاحظ ذهاب معظم الأموال في العقود الثلاثة الماضية إلى القطاع المالي، لتنشأ المشتقات المالية المتعلقة بأسعار العملات.

ويلاحظ الخبير الاقتصادي جورج قرم، أن القوى المسيطرة على النظام المالي والاقتصادي العالمي باتت تضم أمراء المال والبورصة، وعدداً من رؤساء الدول والحكومات، وكبار الموظفين المدنيين أو العسكريين، والمقاولين وشبكات

الاتجار بالمخدرات والسلاح والقوى العاملة والرقيق الأبيض، ورؤساء مجالس الإدارة وكبار الموظفين في المصارف العالمية العملاقة... وهذا ما أسهم في استبدال الاقتصاد الحقيقي بالاقتصاد الريعي.

تحوّلت الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية، وصارت جزءاً من أزمات دولية معقدة في زمن العولمة. ويجد أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون، في تقريره السنوي المرفوع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة (2008)، ثماني أزمات عالمية جديرة بالملاحظة والتبصّر:

1- الأزمة المالية العالمية، بعد تدهور الأسهم المالية في الولايات المتحدة، وعدد من الدول الصناعية في عالم الشمال، وانسحاب هذه الأزمة على اقتصادات العالم كله، وتعثّر التنمية في دول الجنوب. هنا يطرح سؤال حول مصير قمة الألفية التي تعهدت بالقضاء التدريجي على الفقر، وإطلاق التنمية في إطار إنساني شامل. وتكاد تهدد الأزمة المالية الراهنة تمويل مشاريع التنمية، مع ما ينتج منها من فقر ونزوح وتهديد للأمن الدولي.

فالأمن لا يقتصر على بناء السلم بعد الحرب، وإنما يشمل كذلك الأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي...

2- أزمة تحدي القيادة العالمية، من خلال عدم قدرة الأمم المتحدة على التدخل لوقف النزاعات المسلحة الداخلية والإقليمية، نتيجة ضعف الإمكانات المادية والبشرية، وغياب الإرادة السياسية الواحدة في مجلس الأمن بحكم تكوينه وطبيعته ووظيفته. هذا بالإضافة إلى الفشل في اتخاذ قرارات مصيرية عند وقوع الأزمات الدولية الطارئة. فلا تزال المصالح الدولية تعطّل إعمال القانون الدولي، ناهيك عن ازدواجية المعايير في تطبيقات قواعده بسبب المصالح المتضاربة.

3- أزمة غياب العدالة، حيث ترتكب جرائم ضد الإنسانية من دون عقاب. والعدالة هي ركيزة (السلام والأمن والتنمية)، كما يرى بان كي مون.

ما دور المحكمة الجنائية الدولية، والحال هذه، التي انطلقت سنة 2002 لمعاقبة القادة الذين يقومون بجرائم ضد الانسانية، والإبادة الجماعية، والعدوان... والتي لا تزال بحاجة

إلى مؤازرة دولية شاملة حتى تقوم بدورها المأمول وفق وثيقة روما التأسيسية سنة 1998؟

تجدر الإشارة إلى أن العدالة تشمل في ما تشمل العدالة الاجتماعية بالقضاء على الفقر، ومواجهة التمييز والعنصرية، وبلوغ نظام عالمي أكثر تكافؤاً بين الدول والشعوب.

4- أزمة الطاقة، مع ارتفاع أسعار النفط بالتزامن مع تفاقم الأزمة العالمية. ولم تتمكن دول (أوبك) ولا الشركات النفطية العالمية، من إيجاد تصور لحفظ أمن الطاقة من دون خسائر مالية، ومن دون تهديدات مستمرة للبيئة الطبيعية. أما الطاقة البديلة، فهي غير متوافرة حتى الآن بشروط ميسّرة، وخصوصاً للدول الفقيرة والنامية.

5- أزمة الغذاء، التي تضرب العالم مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية الضرورية. وهي تتصل في شكل أو في آخر بالأزمة المالية المشار إليها، وبأزمة الطاقة. وبينما يناشد المجلس الاقتصادي والاجتماعي (أحد فروع الأمم المتحدة) المجتمع الدولي لزيادة ميزانيته السنوية بغية توفير الغذاء لمناطق بائسة في العالم، وخصوصاً أفريقيا، تتزايد الأزمة

المالية عمقاً، فضلاً عن الاستئثار بالموارد والثروات. والنتيجة هي فشل الأمم المتحدة - كما أكّد بان كي مون- في تحويل أفريقيا إلى (صورة خضراء)، كما أعلنت الأسرة الدولية منذ سنوات. هنا تجدر الإشارة إلى ما أعلنه (برنامج الغذاء العالمي) لاحقاً، من أن عدد جياع العالم تجاوز بليون نسمة، في سابقة هي الأولى من نوعها.

6- أزمة التغيير المناخي، أو أزمة البيئة الطبيعية. إنها معقّدة، ومولّدة لأزمات أخرى اقتصادية واجتماعية وأمنية، بل وإنسانية. فالكوارث البيئية الطبيعية تستهلك الثروات والموارد، وتقتل أعداداً كبرى من الناس، فضلاً عن الصعوبات التنموية التي توجدها حاضراً ومستقبلاً.

7- أزمة تفشي الحروب والعنف، مع تهديد الوحدة الوطنية للدولة، وانبعاث مشكلات إثنية ودينية وقومية في غير منطقة. هذا بالإضافة إلى تضاعف عمليات الإرهاب الفردي والدولي في السنوات الأخيرة بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر2001. عالم أكثر عنفاً، هو تهديد للأمن الدولي،

وللإنسان الفرد. في ظل العنف تتراجع الثقة الدولية بين الجماعات الدولية، وداخل الدولة الواحدة.

8- أزمة السوق الحرة، مع غياب الشفافية وتراجع دور أجهزة الرقابة الحكومية والدولية، وسيادة منطق الجشع ومذهب النفعية المفرطة. يدعو بان كي مون إلى نقد أكثر لما يُسمى (سحر الأسواق)، فهو لا ينبهر بهذا السحر أمام الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الناشئة والمتفاقمة. إنه مدخل إلى نقد علمي عالمي لمفهوم الليبرالية الجديدة، وأراده أمين عام الأمم المتحدة توطئة لمعالجة الأزمة العالمية التي بدأت مالية وتحوّلت اقتصادية بأبعادٍ سياسية ستتضح آثارها لاحقاً.

في مواجهة هذه الأزمات الثماني، يطرح أمين عام الأمم المتحدة ثلاثة شعارات: حقوق الإنسان، الأمن والسلام، والتنمية. إنها بلا شك شعارات متداخلة، وتحتل أولوية في إطار الأمن الدولي والتقدم الإنساني. صحيح أن هذه الشعارات ليست جديدة، وتندرج في جوهر ميثاق الأمم المتحدة منذ العام 1945، وما تكرارها سوى دلالة على التمسك بها، وإشارة إلى فشل الأمم المتحدة في تطبيق مضامينها الإنسانية.

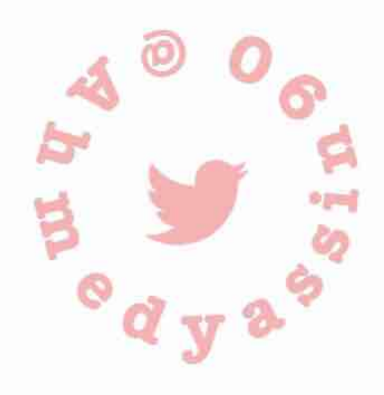
الأزمة المالية التي نشأت في الولايات المتحدة لم تقتصر في نتائجها وتداعياتها على منطقة واحدة من العالم، إنها أزمة عالمية تستلزم تضافر الجهود الدولية لإدارتها. وإدارة الأزمة تعني التقليل من خسائرها المادية والبشرية، وتحتاج إلى خبرات دولية وإقليمية متراكمة.

تحوّلت هذه الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية، وتالياً إلى تداعيات اجتماعية وسياسية جديرة بالدراسة.

صحيح أن هذه الأزمة لم تقع في وقت قصير، وبصورة مفاجئة، إنها تعود إلى العام 2004، وأخذت تتوالى فصولها منذ العام 2007، وبلغت مرحلة خطيرة في آب/أغسطس 2008، ثم اتسعت في مداها ونتائجها لتلف العالم. إنها تنطوي على ضغوط مادية ومعنوية على الدول، والجماعات الدولية والبشرية.

كان لا بد من معالجة الأزمة المالية بتقدير حجمها ومخاطرها، وتوقّع تداعياتها المحتملة. وفي ضوء تقديرها، تجري متابعتها بغية السيطرة عليها، وإنهائها. هذا من الناحية النظرية المعروفة في إدارة الأزمات الدولية.

ولأنها أزمة عالمية، شغلت مراكز البحوث والدراسات كما شغلت الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية، وصارت قضية يومية عند العالم في مجمل تكويناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فما هي، والحال هذه، أهم التداعيات الناشئة عن الأزمة العالمية؟



اضطرابات وخسائر في الأسواق المالية

ماذا جرى في (وول ستريت) خلال شهر آب/ أغسطس 2008؟

لقد نشأت أزمة مالية عالمية أدّت إلى تسجيل خسائر في الأسواق المالية الأميركية، ثم في الأسواق العالمية، ناهزت تريليون دولار!

إنها أزمة شركات الرهن العقاري في الولايات المتحدة أولاً، الناتجة من المضاربات والصفقات المالية في إطار

الاقتصاد الريعي، أي من خارج الاقتصاد الإنتاجي. وسرعان ما توالت (الفقعات المالية) في أميركا والعالم.

إفلاس رابع أكبر مصرف أميركي (ليمان براذر) lehman brother، وأحد أكبر المصارف في العالم. ولم يشفع له عمره المديد (158 عاماً) كي يتجاوز الأزمة المالية التي عكست في حقيقتها تراكم الأزمات المالية والاقتصادية في الولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى.

لم يقتصر الإفلاس على هذا المصرف، وإنما امتد إلى إفلاسات أخرى، أو تهديدات بإفلاس مصارف في الولايات المتحدة وخارجها. وبدت الطبيعة المالية للأزمة أكثر من أي أزمة سابقة خلال السنتين الأخيرتين.

مجلس الاحتياط الفديرالي الأميركي (المصرف المركزي) يتدخل، وكذلك البنك المركزي الأوروبي، وبنك إنكلترا، وبنك كندا، وبنك اليابان، بضخّ السيولة في الأسواق المالية. والحكومة الصينية تشتري أسهماً في أهم ثلاثة مصارف صينية لدعم أسعارها في البورصة المالية. والبنك المركزي الروسي يتدخل بقوة لإنقاذ الأسواق الروسية من التأثيرات السلبية.

الدَّين العام الأميركي يرتفع من 10.6 إلى 11.3 تريليون دولار، فيما يعلن الرئيس الأميركي السابق جورج بوش عن خطة لمواجهة الأزمة تقضي بشراء الديون الرديئة للمؤسسات المالية خلال العامين المقبلين. أي أنه ألزم خليفته باراك أوباما بهذه الخطة المالية. واعتبر بوش أن الأزمة المالية هائلة، فيما اعتبرها رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي السابق، آلان غرينسبان، الأخطر منذ قرن.

الرئيس أوباما دفع الكونغرس إلى إقرار الحوافز الاقتصادية البالغة في مجموعها 787 بليون دولار، وبرنامج إنقاذ القطاع المالي بضخ 700 بليون دولار دعماً للمصارف والشركات الأميركية لصناعة السيارات، والتي بدت متعثّرةً. وكانت إعادة هيكلة الشركة الأميركية العملاقة لصناعة السيارات (جنرال موتورز) بمثابة دليل على هذا التعثر، حيث تقضي بإغلاق 17 منشأة تابعة لها والاستغناء عن 20 ألف وظيفة فيها.

مجلس الاحتياط الفيدرالي يعلن في آذار/مارس 2009 أن معدل البطالة سيتخطى 8.1 في المئة، وقد وصل بالفعل إلى 9.8

في المئة في أيلول/ سبتمبر 2009، بعدما شهد سوق العمالة مزيداً من التدهور.

وحتى شهر أيار/ مايو 2009، سجّل الاقتصاد الأميركي فقدان 5.1 مليون وظيفة نتيجة الركود الاقتصادي، وتوقع مجلس الاحتياط الفيدرالي مزيدا من تراجع الاقتصاد، وتعاظم البطالة الكثيفة حتى العام 2011.

أمام هذا التدهور، أعدّت الحكومة خطة لإصلاح النظام المالي تقضي باعتماد خمس أولويات:

1- تعزيز الرقابة على الشركات المالية.
2- تمتين أنظمة الأسواق وبنيتها التحتية.
3- زيادة الحماية للمستهلك.
4- دعم قدرة الدولة على مواجهة الأزمات بفاعلية.
5- توسيع التعاون الدولي.

كانت هذه الأولويات كفيلة بوضع حد للتدهور المالي والاقتصادي من خلال تدخل الحكومة الأميركية، لكن الأزمة لم تكن عابرة ولا هي سطحية، وكلفة مواجهتها باهظة. الرئيس الأميركي أوباما عبّر عن هذه الحالة بقوله:

(أخمدنا النار، لكننا اكتشفنا أن السقف تطاير... مواجهة الأزمة قد تكلف أميركا 24 تريليون دولار).

الأزمة المالية بدأت في أميركا، ثم انتقلت إلى أوروبا، ثم الدول الآسيوية، ومنها إلى مناطق أخرى في العالم.

ومن مراجعة سريعة للانهيارات المالية، والتدخلات الحكومية، نجد أن الأزمة المالية التي تحولت أزمة اقتصادية وقعت في عصر العولمة، بل في عصر طغيان العولمة.

وقعت الأزمة في زمن اهتزاز أسواق النفط وأسعار الطاقة، وفي مرحلة الأزمة الغذائية العالمية وانتشار الجوع في مناطق عدة. ولما انخفضت مؤشرات أسواق المال بسبب أزمة ديون الرهن العقاري في الولايات المتحدة، تراجعت أسعار النفط بالنسبة ذاتها النى تراوحت بين 7 و10 في المئة. فما علاقة أسواق المال بسعر النفط الخام؟

نتيجة سحب أموال المستثمرين والمضاربين من أسواق النفط، مع ضغط الحاجة إلى السيولة المالية لتغطية الخسائر في أسواق المال، تراجعت أسعار النفط بنسبة انخفاض مؤشرات الأسواق المالية العالمية. وسرعان ما قادت العولمة المالية، التي

تقوم على ترابط الأسواق وتفاعلها بعيداً من المنطق التقليدي للسيادة الوطنية وحماية المنتجات الوطنية، إلى أزمات متلاحقة في غير منطقة من العالم. وهنا بعض التفاصيل:

1- رجّح المدير العام لصندوق النقد الدولي، دومينيك ستروس- كان، تدهور النمو العالمي في العام 2009، وأن يكون المعدل سلبياً تحت الصفر، واعتبر أن هذا المعدل هو الأسوأ منذ عشرات السنين. وكان (بنك التنمية الآسيوي) توقع تراجع النمو الاقتصادي في الدول الآسيوية من 9.5 في العام 2007، إلى 3.4 في العام 2009.

ورجّح البنك الدولي أن تتأثر الدول النامية، إلى مدى زمني طويل، بالأزمة المالية العالمية نتيجة انخفاض الخدمات المقدّمة إلى الفقراء في مجالات الصحة والتعليم، وتراجع تحويلات المغتربين إلى أوطانهم. وهذا ما يزيد من معدلات الفقر في هذه الدول، ومن اللامساواة بينها وبين دول أخرى في عالم الشمال الصناعي.

أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون، دعا إلى خطة نهوض عالمية تشمل تقديم مساعدات للدول الأكثر فقراً، والأكثر

تعرضاً للضرر، واعتبر أن التمويل الضروري لدعم حاجات الدول النامية يبلغ تريليون دولار خلال عامي 2009 و2010.

جاء هذا الموقف مع إعلان منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة، أن عدد ضحايا سوء التغذية في العالم يناهز المليار نسمة، ومع إعلان وزراء الزراعة في مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، أن هدف إعلان قمة الألفية في الأمم المتحدة بتقليص الفقر وسوء التغذية بمعدل النصف قبل حلول العام 2015، بات بعيداً جداً!

بصورة عامة، يمكن رصد أهم تداعيات الأزمة عالمياً في ارتفاع معدلات البطالة، حيث قدرت منظمة العمل الدولية عدد العاطلين من العمل بنحو 239 مليوناً حتى العام 2010، وتهديد الأمن الاجتماعي للطبقات الفقيرة بالتزامن مع وقوع أكثر من تسعين مليون شخص في دائرة الفقر المدقع بسبب الركود العالمي، وإضعاف مشاريع الاستثمارات في البنى التحتية، وزيادة خسائر الطيران المدني مع تأرجح أسعار النفط، بالتزامن مع انتشار مرض أنفلونزا الخنازير.

2- مع تراجع صناعات السيارات والمشتقات النفطية وكلفة توليد الكهرباء، وتراجع مؤسسات قطاع التأمين في الولايات المتحدة، تراجعت استثمارات الشركات المتعددة الجنسية في البلدان المستقبلة. ويمكن القول إن الأزمة العالمية أصابت هذه الشركات في دورها وحجم مواردها.

تتوزع هذه الشركات بين الدول الصناعية الكبرى والدول الناشئة، على النحو الآتي:

- في الولايات المتحدة: 305 شركات
- في أوروبا الغربية: 223 شركة
- في اليابان: 209 شركات
- في كوريا الجنوبية : 40 شركة
- في تايوان: 32 شركة
- في الصين: 29 شركة
- في روسيا: 19 شركة
- في البرازيل: 13 شركة
- في الهند: 12 شركة

3- أعلنت المفوضية الأوروبية وجود أعمق حالة كساد في الاقتصاد الأوروبي منذ الحرب العالمية الثانية، ورأت أن معدلات النمو ستسجل مستويات إيجابية متواضعة في النصف الثاني من العام 2010.

أما معدلات البطالة، فقد تجاوزت 11 في المئة خلال العام 2009، بما يوجد مشكلات اجتماعية وأمنية. وقد أعلن مكتب الاتحاد الأوروبي للإحصاء، أن عدد العاطلين من العمل في منطقة اليورو، التي تضم 16 دولة، وصل إلى 14.579 مليون شخص في أيار/مايو 2009.

4- قامت الدول المنتجة للنفط (أوبك) بتأجيل تنفيذ أربعين مشروعاً من أصل مئة وخمسين، أو بإلغائها كلياً، وذلك من شأنه الحد من استثمارات الطاقة في الدول العربية بنسبة 19 في المئة.

كما أُخضعت بقية المشاريع إلى مراجعة جدواها الاقتصادية لتخفيض النفقات بعد هبوط أسعار البترول إلى أقل من أربعين دولاراً في العام 2009.

إن تدني سعر برميل النفط إلى ما دون الأربعين دولاراً، من شأنه أن يؤدي إلى تراجع الاستثمارات في مشاريع نفطية

ذات عوائد تجارية عالية، وكذلك تراجع الاستثمارات في بدائل الطاقة مع توسّع ظاهرة التلوث وتهديد البيئة الطبيعية.

ومع تراجع عائدات النفط، لم تنخفض كلفة الإنتاج بنسبة موازية، ما أدى إلى تأجيل مشاريع الاستثمارات في النفط والغاز.

5- في الصين، تراجع معدل نمو الاقتصاد من 9 في المئة سنة 2008 إلى أقل من 7 في المئة سنة 2009، على الرغم من تماسك الاقتصاد وقدرته على اتخاذ تدابير تنموية، فضلاً عن تعافي المصارف إلى حدٍ كبير. لكن تجدر ملاحظة تراجع الصادرات الصينية مع هبوط الطلب عليها.

6- في روسيا، تراجع حجم التجارة الخارجية بنسبة 44 في المئة خلال النصف الأول من العام 2009، مقارنة بما كان عليه في النصف الأول من العام 2008.

7- في اليابان، أعلن رئيس الحكومة تارو آسو أن الاقتصاد الوطني يتدهور بشدة، ويمكن وصفه بأنه في أزمة. في المقابل، تسعى الحكومة لتأمين مليوني وظيفة في ثلاث سنوات، وتخصّص 154 بليون دولار لإنعاش الاقتصاد.

وكان الميزان التجاري سجّل عجزاً تجاوز 7 بليون دولار في مطلع العام 2009، هو الأول من نوعه منذ 28 سنة. حصل ذلك نتيجة ارتفاع أسعار السلع، وتباطؤ الصادرات إلى الولايات المتحدة وغيرها من الأسواق الكبرى.

8- في الدول الناشئة، تراجع الإنتاج المحلي في الهند إلى 5.3 في المئة بعدما كان نحو 7.6 في المئة في العام 2008، وتراجع معدّل النمو. وفي البرازيل تراجعت أسعار السلع، بالتزامن مع تراجع العملة الوطنية. كما زاد معدّل التضخم في الأرجنتين مع انخفاض عائدات الضرائب، وتراجع أسعار المنتجات الزراعية المصدّرة إلى الأسواق العالمية.

وفي أستراليا، تراجع إنتاج شركات المناجم، ولجأت الحكومة إلى ضخّ أكثر من عشرين بليون دولار أميركي في الأسواق (حتى آذار/ مارس 2009) لتحفيز الاقتصاد الوطني. وفي أندونيسيا، تراجعت الصادرات بسبب تخفيض الشركات الغربية العاملة هناك لإنتاجها. وانكمش الاقتصاد في جنوب أفريقيا، نتيجة الخشية من التدابير الحمائية التي تتخذها الدول الصناعية الغنية، ما حال دون وصول منتجات جنوب أفريقيا

إليها. كما أصيب الإقتصاد الكوري الجنوبي بالإنكماش. وتراجعت القوّة الشرائية لليرة التركية...

9- في أفريقيا، ملايين العاطلين من العمل في مناجم النحاس في زامبيا، ومزارعون عاطلون من العمل في تنزانيا، مع انخفاض أسعار القطن، وتدنّي مداخيل السياحة وتحويلات المهاجرين.

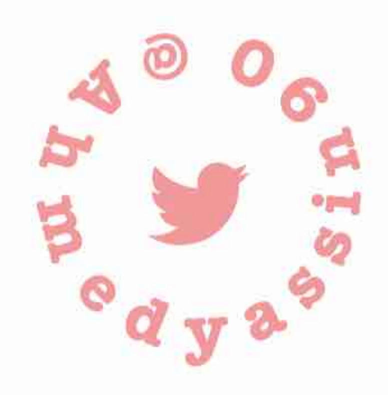
وتراجعت الاستثمارات الأجنبية في أثيوبيا وليبريا، ما يهدّد الاستقرار الأمني والاجتماعي.

منذ العام 2005، تحوّلت أفريقيا إلى مستورد للمنتجات الزراعية بعدما كانت تصدرها، ثم تراجعت الزراعة تحت وطأة الأزمة العالمية، وتراجعت معها حصة الدول الواقعة جنوب الصحراء إلى اقل من 2 في المئة من مجموع التجارة العالمية.

10- حتى شهر آذار/مارس 2009، بلغت خسائر العرب من جرّاء الأزمة العالمية نحو 2.5 تريليون دولار. وكان البنك الدولي توقع انخفاض النمو في الشرق الأوسط إلى النصف مع انهيار أسعار النفط، وتراجع الطلب عليه، وتقلص تحويلات العاملين في الخارج.

إن تدخل الحكومات، بدءاً من التدخل الحكومي الأميركي، مروراً بإجراءات التأميم المصرفي في بريطانيا، وصولاً إلى تدخلات المصارف المركزية في أوروبا وآسيا وأستراليا ونيوزيلندا وأميركا اللاتينية... ليست مجرد إجراءات وقائية، إنها انعطافات حادة في النظام المالي والاقتصادي العالمي، أو هي خروج على قواعد العولمة: تحرير التجارة، وحرية تدفق رأس المال، والخصخصة الشاملة، وتعميم قواعد منظمة التجارة العالمية التي تُعتبر الإطار المؤسسي للعولمة الاقتصادية!

سرعان ما تهدّدت هذه القواعد، وأخذت مفاهيم بديلة تظهر تحت ضغط الأزمة العالمية، مفاهيم من شأنها التأثير في طبيعة النظام العالمي ومساره.


@Ahmedyassin90

تزاحـــم المـــؤتمـــرات...

والهدف وقف الانهيار

بعد صيف محمّل بالانهيارات في القطاع المصرفي، وفي الأسواق المالية الأميركية ثم العالمية، جاء خريف العام 2008، وتحديداً في شهري تشرين الأول/ أكتوبر، وتشرين الثاني/ نوفمبر، ليشهد جملة مؤتمرات إقليمية ودولية عكست القلق العالمي والخشية من اتساع الأزمة التي انتشرت بسرعة لافتة. لماذا الانتشار السريع؟

يكمن الجواب في مضامين العولمة المالية والاقتصادية التي أدّت إلى تشابك الأسواق والمصارف. وكما حصل في

أزمة جنوب شرق آسيا خلال العام 1997 من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة في النظام المالي والاقتصادي العالمي، حصل في الأزمة المالية الأميركية التي تحوّلت أزمة عالمية.

في مواجهة هذه التداعيات الشاملة، سارعت الدول إلى عقد مؤتمرات لمعالجة الأزمة، وراحت كل دولة تدافع عن مصالحها القومية، كما اتجه كل إقليم إلى النأي بمصالحه عن رياح الأزمة ونتائجها الخطيرة، ولم تقف الأمم المتحدة موقفاً محايداً والحال هذه، فسارعت إلى تسهيل انعقاد مؤتمرات عالمية واسعة، فضلاً عن مشاركتها في سائر المؤتمرات الإقليمية والدولية من خلال الإشراف على أعمالها، أو المشاركة فيها، ومتابعة نتائجها.

يمكن التوقف عند أهم هذه القمم، وما نتج منها من قرارات وإجراءات:

1- قمة فرنسية- إيطالية- ألمانية- بريطانية في باريس، لإقرار خطة أوروبية لمواجهة الأزمة، تستند إلى عناوين كبيرة جديرة بالدراسة:

أ- مراجعة قواعد الرأسمالية.

ب- دعم المؤسسات المالية الأوروبية التي تواجه صعوبات طارئة.

ج- الدعوة إلى قمة دولية لمراجعة الرأسمالية المالية في أسرع وقت ممكن.

د- إسقاط فكرة إنشاء صندوق أوروبي لدعم القطاع المصرفي.

على ذلك، صارت فكرة دعم المؤسسات المالية المتعثرة سائدةً في الشمال الصناعي، وقد تمتد إلى دول الجنوب التي أخذت تعاني من تفاعلات الأزمة. وخرج قادة (منطقة اليورو) بقرارات تقضي بالتدخل لشراء أسهم في البنوك المتعثرة، وحماية المؤسسات المالية بالتأميم الكلي (كما حدث في بريطانيا)، أو بالتأميم الجزئي، وتدخلت الحكومات عبر المصارف المركزية عندما ضمنت الودائع، وأقرّت تخفيض سعر الفائدة، وزيادة المبالغ المخصصة لإقراض أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة...

2- قمة أوروبية - آسيوية في بكين، بحضور ممثلي 43 دولة من قارتي آسيا وأوروبا، وبحضور ممثلي دول الاتحاد

الأوروبي ورئيس المفوضية الأوروبية، دعت إلى اتخاذ قرارات حازمة لاحتواء الأزمة، منها:

أ- استعادة ثقة السوق باتخاذ إجراءات مالية فاعلة، وتعزيز النمو الشامل.

ب- أن يقوم صندوق النقد الدولي بدور حاسم في مساعدة الدول التي تضررت بشدة من الأزمة، بناءً على طلب منها.

ج- تحسين الإشراف على الأطراف الفاعلين في عالم المال، أي تعزيز الرقابة عليهم وإخضاعهم للمساءلة.

د- دعوة الدول جميعها إلى اتباع سياسات مسؤولة وسليمة في مجال المال العام وتعزيز الشفافية.

هـ- تحسين آليات إدارة الأزمات بهدف مواصلة التنمية واستقرار أسواق المال.

و- تفعيل دور صندوق النقد الدولي، والمؤسسات المالية الدولية المماثلة، لتلعب دورها في تحقيق استقرار النظام المالي العالمي.

تفيد هذه الإجراءات بوجود أسباب واضحة للأزمة المالية العالمية، التي تحولت أزمة اقتصادية، بينها غياب الشفافية، وتراجع الإدارة المالية السليمة.

3- انعقاد مؤتمر (أوبك)، وإقرار خفض كمية الإنتاج النفطي بعد تراجع الطلب على النفط بفعل ارتفاع الأسعار، وتداعيات الأزمة المالية الضاغطة على المستهلكين... وسط شكوك في الحد من تدهور سعر برميل النفط. أرادت مجموعة دول (أوبك) تجميد السعر عند عتبة السبعين دولاراً أميركياً، بعد سلسلة من الانهيارات والارتفاعات السريعة لأسعار النفط، أحدثت أزمات اقتصادية واجتماعية.

4- قمة رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في تايلاند، بحضور ممثلي عشر دول متضررة اقتصادياً، مع تراجع الطلب العالمي على انتاجها ، وذلك بهدف وضع خطط لتحفيز اقتصاداتها، واحتواء الأزمة عبر اتخاذ مواقف موحّدة منها.

شدّدت هذه القمة على إتمام جولة الدوحة (2001)، الداعية إلى تحرير التجارة العالمية من خلال إلغاء الرسوم الجمركية، وخفض الدعم المخصص للزراعة في الدول الغنية.

5- قمة الاتحاد الأوروبي في بروكسل، التي أقرّت مبدأ تدخل الدولة في الأسواق والمؤسسات المالية، بما يخالف أسس النظام الاقتصادي الحر، والفلسفة الليبرالية. وقادت فرنسا في

هذه القمة الدعوة إلى القضاء على التهرّب الضريبي، وتحسين القدرة المالية في القطاعين العام والخاص، مع تطبيق مبدأ الشفافية في الإدارة المالية، وتثبيت دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة بعد إصلاح أوضاعه المالية والإدارية.

في هذه القمة، ظهر اتجاه فرنسي - ألماني يحمّل الولايات المتحدة مسؤولية الأزمة، ويدعوها إلى الاضطلاع بمسؤولياتها الدولية. ورفض هذا الثنائي الأوروبي التدخل لمواجهة الأزمة من دون المشاركة في إدارة النظام المالي العالمي. بتعبير آخر، لا مساهمات أوروبية مجانية، بل هي مقدمة لإقامة شراكة دولية حقيقية قائمة على التعاون.

ولاحظت القمة ضرورة إشراك الدول النامية في معالجة الأزمة، كي لا تتحول عبئاً مالياً واقتصادياً على الدول الصناعية.

6- قمة الدول الصناعية السبع الكبرى، وانضمام روسيا إليها لبحث كيفيات مواجهة الأزمة العالمية.

7- في المجال الأوراسي، تنتزع موسكو مؤتمراً طارئاً لمجموعة الدول المستقلة التي تضم 12 دولةً باستثناء دول

البلطيق الثلاث، وتبحث في خطوات مشتركة رغم غياب جمهورية جورجيا بفعل التدخل العسكري الروسي.

8- المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في الدوحة الذي أصدر وثيقة ختامية دعت إلى اتخاذ إجراءات ومبادرات فورية وحاسمة للتغلب على الأزمة، وتعزيز التنمية البشرية، ومواجهة التحديات العالمية المتمثلة في انعدام الأمن الغذائي، وتقلّب أسعار الطاقة، وتبدّل المناخ الطبيعي، وتعثّر المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف...

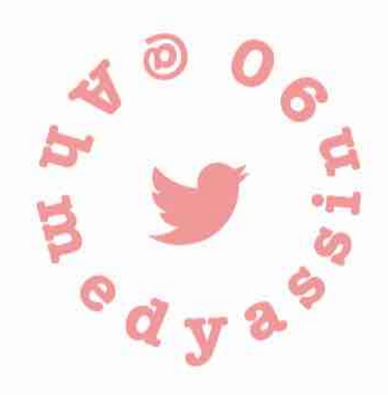
كان هذا المؤتمر بمثابة حشد أممي واسع تحت رعاية الأمم المتحدة، ودليلاً على القلق العميق الذي يساور الأسرة الدولية.

هذه نماذج من القمم الدولية خلال شهري تشرين الأول/ أكتوبر، وتشرين الثاني/ نوفمبر 2008، التي تعكس اتساع الأزمة العالمية والشعور بمخاطرها على الدول والشعوب. وقد استمرت القمم والمؤتمرات الدولية في العام 2009 بالتزامن مع تفاقم نتائج الأزمة.

ومن قمة التعاون الاقتصادي للدول الأربع: تركيا وإيران وباكستان وأفغانستان في آذار/مارس 2009، إلى القمة الأوروبية

أو قمة مجموعة (اليورو)، إلى القمة العربية ودول أميركا اللاتينية، إلى القمة الأميركية - الروسية، إلى قمة الدول الصناعية الثماني في إيطاليا بمشاركة خمس دول ناشئة (الصين والهند وجنوب أفريقيا والبرازيل والمكسيك)، إضافةً إلى حضور مصر التي دعت إلى استكمال جولة الدوحة، وتشجيع فتح الأسواق أمام المبادلات التجارية والاستثمار، والعمل على خفض الانبعاثات الغازية العالمية في إطار حماية البيئة الطبيعية، إلى قمة الأميركيتين أو قمة منظمة الدول الأميريكية بمشاركة 34 دولة من أميركا الشمالية والوسطى والجنوبية، التي أرست حواراً جديداً بين الولايات المتحدة في عهد أوباما ودول القارة، بعيداً من سياسات التهميش والإقصاء، وأكّدت اعتماد أسلوب العمل الجماعي في مواجهة التهديدات الاقتصادية والاجتماعية، وإنشاء (صندوق تنمية التمويل الجزئي) لمنح القروض إلى المؤسسات الصغيرة... إلا أن القمم الأهم كانت لمجموعة العشرين التي جمعت الدول الناشئة، ذات التأثير الكبير في النظام المالي والاقتصادي العالمي، إلى جانب الدول الصناعية الثماني.

ويمكن الاستنتاج أن القمم المذكورة قد ساهمت، في شكلٍ أو في آخر، بالتحضير لمؤتمرات مجموعة العشرين التي صارت أهم منتدى اقتصادي عالمي، حتى إن الدول الصناعية الثماني الكبرى التي لعبت أدواراً مركزية في العقدين الماضيين، صارت جزءاً من هذه المجموعة، وتتفاعل من خلالها في مجالات الأفكار والبرامج والتنفيذ.


@Ahmedyassin90

صعود مجموعة العشرين

تأسست مجموعة العشرين في العام 1999 لمواجهة الأزمات الاقتصادية في جنوب آسيا وروسيا، وضمّت مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى (الولايات المتحدة، فرنسا، كندا، بريطانيا، ألمانيا، روسيا، اليابان، إيطاليا)، إلى جانب إحدى عشر دولة ناشئة ومنتشرة في القارات الخمس، هي:

الصين، الهند، أستراليا، كوريا الجنوبية، تركيا، السعودية، أندونيسيا، البرازيل، الأرجنتين، المكسيك، جنوب أفريقيا، وهي التي حققت تقدماً اقتصادياً بعد انتهاء الحرب الباردة.

إلى ذلك، يشارك الاتحاد الأوروبي، كمجموعة واحدة، مع الدول الصناعية والناشئة، فيرتفع العدد إلى عشرين دولة

وجماعة، تشكل في مجملها ما يُعرف بمجموعة العشرين، التي صار اسمها الرسمي في العام 2009 (المنتدى الرئيس للتعاون الاقتصادي الدولي). وهي تسيطر على نحو خمس وثمانين في المئة من الاقتصاد العالمي، وعلى حركة التجارة العالمية، مع ما يعكس هذا الواقع من نتائج سياسية واجتماعية.

برز دور مجموعة العشرين تحت وطأة الأزمة العالمية، وعقدت مجموعة قمم لمعالجتها، بدءاً من قمة واشنطن في تشرين الثاني/نوفمبر 2008، التي التأمت في أواخر عهد الرئيس الأميركي جورج بوش، وأقرّت خمسة مبادىء هي بمثابة إطار عام للنظام المالي والاقتصادي العالمي، ومن أجل معالجة الأزمة:

1- تعزيز الرقابة المالية على عمل السوق والمصارف العالمية الكبرى. أي العودة إلى مبدأ الرقابة في عالم المال، بصرف النظر عن حرية تدفق رأس المال، ومبدأ تحرير الأسواق والمبادلات بدون قيود أو ضوابط. صحيح أن هذه الرقابة لا تؤشر إلى التخلي عن النظام الرأسمالي في مفاهيمه التقليدية، بيد أنها لا تلتئم مع فلسفة الليبرالية الجديدة التي انطلقت خلال الربع الأخير من القرن العشرين.

2- تنسيق الردود على الأزمات الاقتصادية بهدف تخفيف الخسائر التي تصيب بلداً معيناً، أو إقليماً محدداً. كانت الإدارة الأميركية تريد إشراك العالم في معالجة أزمة مالية نشأت عندها منذ العام 2004، دون الإقرار بفشل بعض إجراءات العولمة المالية والاقتصادية القائمة على تحرير الأسواق والمبادلات التجارية .

3- تحديث النظام المالي العالمي، وإصلاح المؤسسات المالية. وهذا يقود إلى دعم صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، كي يضطلعا بدور إضافي في معالجة الأزمة العالمية تحت عنوان مواجهة الفقر في البلدان الأكثر نمواً. وإذا كانت مجموعة العشرين تسيطر على معظم الإنتاج العالمي، فإن أكثر من مئة دولة أخرى تعاني من الإفقار والتهميش. وعليه، فإن مهمات صندوق النقد والبنك الدولي ليست سهلةً، ولطالما حذّر أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون من مخاطر حل الأزمة العالمية على حساب الشعوب الفقيرة!

4- ضمان الشفافية، وهو مبدأ يتصل بالرقابة المالية والرقابة الإدارية معاً. ثمة فساد مالي وإداري ضارب في

المؤسسات المالية الكبرى، ويفيد من تقنية الاتصالات الحديثة، ويوظفها لصالح المضاربات والأرباح الوهمية من خارج النسق الإقتصادي الإنتاجي.

5- رفض الإجراءات الحمائية. هذا ما ركز عليه الرئيس جورج بوش في طرحه داخل إجتماعات قمة العشرين في واشنطن. إنه تمسك بحرية المبادلات والأسواق ولو في حدود تقليدية، بعدما اضطرت وزارة الخزانة الأميركية إلى التدخل في الأسواق المالية.

استمرت الأزمة المالية طوال العام 2009، وقدّر المراقبون أنها ستمتد إلى العام 2010 إذا ما استمر الانكماش الاقتصادي في أميركا وأوروبا، وتالياً في مناطق أخرى. وقدّرت منظمة العمل الدولية عدد العاطلين من العمل في حدود 250 مليون شخص خلال العام 2009، مع ما يحمل هذا الرقم من دلالات على أزمة عالمية تطاول أكثر من مليار نسمة.

تحت وطأة هذه المعطيات، انعقدت القمة الثانية لمجموعة العشرين في العاصمة البريطانية لندن، في مطلع نيسان/ أبريل 2009، وسط تحذيرات دولية من مخاطر الأزمة التي اعتبرها

باراك أوباما أزمة العصر، والأزمة الأخطر منذ الكساد العالمي الكبير في العام 1929. وقد رأى المجتمعون في قمة لندن، أن الرخاء العالمي كلٌّ لا يتجزأ، ولا بدَّ، والحال هذه، من خطة عالمية تعكس مصالح الناس في الدول كافة، وتؤسس لاقتصاد عالمي تقوده مؤسسات قوية في إطارٍ من التنظيم الفعّال.

إن الاعتماد على مبادىء السوق في جو من حرية تدفق رأس المال وحرية الاستثمار، كان مثار مناقشة في قمة العشرين، فالمحور الألماني – الفرنسي وجد في التدخل لإعمال الرقابة، وتنظيم عمل المؤسسات الوطنية والعالمية، أولويةً على ضخّ الأموال في السوق. في المقابل، اعتمد المحور البريطاني - الأميركي على سياسة ضخّ الأموال التي لم تؤدِّ بعد إلى معالجة الأزمة ومحاصرتها. وما بين هذين المحورين، تعدّدت البرامج والأفكار التي يجب أن تفضي إلى معالجة الأزمة.

في هذا الجو التعدّدي داخل مجموعة العشرين، ووسط مرحلة صعود المصالح القومية، وتدخل الدولة القومية، سواء بضخّ الأموال، أو بالرقابة، أو بالتأميم... توصّلت القمة إلى بيانٍ

ختاميّ غير حاسم، وإن كان يحمل توجهاتٍ جديدة جديرة بالدراسة، أهمها:

1- زيادة حجم الموارد المتاحة لصندوق النقد الدولي. بمقدار ثلاثة أضعاف لتصل إلى سبعمائة وخمسين مليار دولار.

2- تقديم مئتين وخمسين مليار دولار لدعم التمويل التجاري العالمي.

3- استخدام الموارد الإضافية من مبيعات الذهب بصندوق النقد الدولي من أجل تمويل الدول الأفقر.

4- في نهاية العام الجاري، تصل كلفة التوسّع المالي غير المسبوق إلى خمسة تريليونات دولار، وذلك لإيجاد ملايين الوظائف.

5- تخفيض الفوائد على الودائع المصرفية في معظم الدول، مع تعهد البنوك التابعة لمجموعة العشرين بالمحافظة على السياسات التوسعية المالية.

6- استعادة الإقراض المحلي والدولي، ودعم النظم المصرفية لتوفير السيولة، وإعادة رسملة المؤسسات المالية، ومعالجة مشاكل الأصول المتعثرة.

7- ضخّ موارد مالية إضافية (نحو تريليون دولار) عن طريق المؤسسات المالية الدولية لتمويل التجارة. إنها سياسة استثنائية.

8- في نهاية العام 2010، من المقدّر أن يستأنف النمو العالمي صعوده، وقد يرتفع أكثر من 2 في المئة.

9- تطبيق السياسات الاقتصادية لمجموعة العشرين بطريقة تعاونية ومسؤولة فيما يتعلق بالأثر على الدول الأخرى.

10- الامتناع عن تخفيض قيمة عملات دول هذه المجموعة بطريقة تنافسية، ودعم نظام نقدي دولي مستقر، في إطار التنظيم والرقابة المالية.

11 - تعزيز النظام المالي من خلال: بناء مجلس استقرار مالي جديد مع تفويض أكبر، ليحل محل منتدى الاستقرار المالي. ويضم المجلس الجديد، الدول الأعضاء في مجموعة العشرين، وأعضاء المنتدى المذكور، والمفوضية الأوروبية. وسحب التنظيم والرقابة على كل المؤسسات والأدوات والأسواق المالية المهمة من الناحية التنظيمية، واتخاذ إجراءات ضد السلطات غير المتعاونة، بما فيها ملاذات الضرائب (التهرّب الضريبي...).

إلى ذلك، دعت قمة العشرين في لندن إلى تعزيز صندوق النقد الدولي، ودعم النمو في الدول الناشئة والنامية، والالتزام بتطبيق إصلاحات البنك الدولي التي تم الاتفاق عليها في القمة الأولى. هذا بالإضافة إلى رفض الحمائية، وعدم وضع قيود جديدة على الاستثمار، أو تجارة البضائع والخدمات.

هل تؤسس هذه الإجراءات لنظام مالي وتالياً اقتصادي جديد؟

الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي وجد أن اتفاقية (بريتون وودز) صارت صفحةً من الماضي، ولو أن الشعار المطروح هو تطويرها، أو تعديل بعض بنودها. ويؤجّل الحسم في هذه القضية إلى القمة الثالثة لمجموعة العشرين التي انعقدت على هامش الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة، خلال أيلول/ سبتمبر 2009.

رئيس الوزراء البريطاني غوردن براون شدّد على وضع أسس جديدة للنظام المالي العالمي، الذي سيفضي في طبيعة الحال إلى نظام اقتصادي.

الرئيس الأميركي باراك أوباما وجد في قمة لندن اتفاقاً عالمياً جديداً، تشارك فيه الولايات المتحدة ولا تفرضه. وبلاده

جزء من نظام عالمي، ولو أنه يعترف بقيادة الولايات المتحدة المميزة لهذا النظام. ثم يتابع في سياسة التوفيق بين المصالح والإرادات الدولية والقومية المختلفة. وعليه، فإن العلاقات الدولية أخذت تتغيّر، وقد تشهد متغيرات متلاحقة تحت ضغط الأزمة العالمية.

من بين المتغيرات الدولية التي تأكدت في القمة الثالثة لمجموعة العشرين، تثبيت موقع هذه المجموعة الدولية في إدارة النظام الاقتصادي العالمي بدلاً من مجموعة الدول الصناعية الكبرى.

انعقدت القمة الثالثة في بيتسبرغ في الولايات المتحدة، وأقرّت إصلاح صندوق النقد الدولي كمنظمة دولية تضم 186 دولة معنية بحماية النقد وتداوله عالمياً، وذلك من خلال:

1- إضفاء الديمقراطية على آليات اتخاذ القرار، بواسطة منح مزيد من الأهمية للبلدان الناشئة والمنظمات المالية والدولية، عبر زيادة حصص التصويت لهذه البلدان في إطار الصندوق، وتشجيع الدول النامية على المساهمة في نشاطات الصندوق واتخاذ القرارات.

2- قيام صندوق النقد الدولي بتقويم مشترك مع وزراء المالية وحكام المصارف المركزية، بغية تشجيع الاستقرار المالي العالمي وإعادة التوازن إلى النمو.

إلى ذلك، وضعت دول مجموعة العشرين أسس إدارة اقتصادية ومالية جديدة، على أمل تجنّب حصول أزمات مستقبلية في العالم، ومن بينها الحدّ من انعدام التوازن في التنمية، وتنسيق السياسات النقدية التجارية والبنيوية المتعلقة بالموازنة والصرف، مع مسارات العرض والطلب والاحتياطات والديون والاقتراض وميزان المدفوعات بشكلٍ متوازن.

وحذّرت مجموعة العشرين من العودة إلى الممارسات المصرفية السابقة، حيث (أدّى عدم التبصّر وغياب المسؤولية إلى الأزمة). وحدّدت معايير دولية صارمة في مجال المكافآت المالية، بهدف وضع حد للممارسات التي أدّت إلى مجازفات مفرطة، ولتحسين سوق المنتجات المالية الفرعية، ولإنشاء أدوات أقوى، من أجل ضمان أن تتحمل الشركات المتعدّدة الجنسية مسؤولية المجازفات التي تتخذها.

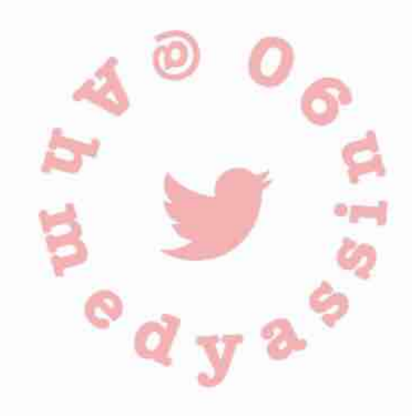
بتعبير آخر، تعمل مجموعة العشرين على تضييق الفجوة بين الدول المصدّرة والمستهلكة، وإعطاء الأسواق الناشئة حصة أكبر في سوق النقد الدولي، إلى جانب تشديد رقابة مستقلة للدول على العلاوات المصرفية من دون تحديد سقف معيّن (حتى تاريخ انعقاد قمة بتسبرغ).

بكلمة أخرى، صارت مجموعة العشرين تحت اسم (المنتدى الرئيس للتعاون الاقتصادي الدولي)، وتستعد لعقد مؤتمراتها السنوية في معرض إدارة النظام الاقتصادي العالمي.

الرئيس الأميركي باراك أوباما اعتبر قمة بتسبرغ خطوة مهمة لمساعدة الاقتصاد العالمي على الانتقال إلى نمو تتأمن له مقومات الاستمرارية. والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي أقرّ بوقوع أخطاء في الماضي يجب عدم تكرارها. أما رئيس الوزراء البريطاني غوردن براون، فإنه حسم بانتهاء الأنظمة القديمة للتعاون الاقتصادي الدولي، وبداية أنظمة جديدة.

ما بين التوجه لتحديث النظام المالي والاقتصادي العالمي، والمطالبة بإعمال الرقابة وضمان الشفافية في المؤسسات

المالية، ورفض الإجراءات الحمائية في المبادلات التجارية، والتركيز على إصلاح المنظمات والمؤسسات المالية الدولية، يبقى للدول الصناعية الكبرى اليد الطولى في الإصلاح، وتالياً جني ثمار الأرباح عاجلاً أو آجلاً. هذا على الرغم من الخسائر المالية الفادحة التي لحقت بهذه الدول. يبقى السؤال حول مصالح الدول النامية في ظل الأزمة العالمية، وما سيلحقها من نتائج اقتصادية، وتالياً سياسية.



الدولة التدخلية وتراجع الليبرالية الجديدة

تدعو مجموعة الدول الناشئة إلى إدارة عالمية جديدة قائمة على التعددية القطبية، وخصوصاً أن سياسة القطب الواحد المهيمن صارت من الماضي. وقد اعترف الرئيس باراك أوباما في العام 2009، أن نظام القطب الواحد لم يعد قائماً، والتعاون الدولي هو المطلوب في إطار الانفتاح والحوار.

كان من الطبيعي أن تفضي تعدّدية القوى الاقتصادية الدولية إلى تعدّدية قطبية على مستوى النظام العالمي، وكيف إذا قفزت الدول الناشئة لتحتل موقعاً قيادياً في إدارة الأزمة، ومعالجة آثارها؟

ما يعزّز التعدّدية القطبية، عودة الدولة التدخلية إلى ممارسة دورها في إطار المصالح القومية. هذه المصالح التي شكّلت مرتكزاً أساسياً لتطور العلاقات الدولية في العصر الحديث، تعود إلى الظهور بجلاء في زمن العولمة، التي لم تستطع رياحها أن تجرف المصالح القومية، أو أن تُسقط بالمطلق نظرية السيادة الوطنية للدولة. صحيح أن السيادة تراجعت ولم تعد مطلقة، بيد أنها لم تختفِ.

ان الذين اعتبروا فكرة الدولة القومية فكرة ماضوية، وباتت من التراث المتحفي، أصيبوا بالإحباط. ها هي الدولة تعود أقوى مما كانت في العقدين الأخيرين، وتتبلور مصالحها القومية في الأمن المالي والاقتصادي كما أظهرت الأزمة العالمية. وإلا، كيف نفسّر ضرورة إعادة النظر في اتفاقية (برتين وودز) النقدية، والمطالبة بوضع قواعد ومعايير جديدة لتداول النقد في العالم؟

وكيف نفسّر تعارض المصالح القومية بين دول أوروبية وأخرى، على الرغم من الصيغة الاتحادية الأوروبية، وانخراط 15 دولة في العملة الموحدة (اليورو)؟

وكيف نفهم إصرار الصين على أخذ مكانة دولية تليق بدورها المركزي في معالجة الأزمة العالمية، حيث تتعاظم قدراتها الاقتصادية؟

وفي أي موقع نظري وعملي نضع إصرار الرئيس الفرنسي ساركوزي على إعادة النظر في قواعد النظام المالي والاقتصادي العالمي، وتحميله الولايات المتحدة المسؤولية الأولى حيث نشأت الأزمة عندها واتسعت إلى أوروبا ثم إلى آسيا ومناطق أخرى؟

الدول الأوروبية الوازنة في الاتحاد الأوروبي (فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا)، تدعو إلى إعادة النظر في قواعد الرأسمالية المالية، بينما يشير الاقتصادي الياباني كينيشي أوماي في كتابه (عالم بلا حدود) إلى ضرورة مراقبة الأزمة المالية الحالية، من خلال التصدي الإجمالي لجميع فروع الأزمة، وتتبّع مسار الأحداث للتدخل في الوقت المناسب من جانب (الدولة)، وبناء استراتيجيا دولية تكون واقية من امتدادات الأزمة وتوسّعها. إنها الدولة التدخلية.

وروسيا تعلن انتهاء عصر هيمنة اقتصاد واحد، وعملة واحدة على العالم، وهي التي تعتبر أن نظام القطب الواحد لم يكن مستقراً في الأساس؟

الدولة تتدخل. كيف؟

مجلس الاحتياط الفيدرالي الأميركي يتدخل لإنقاذ المصارف المتعثرة، والبنوك المركزية الأوروبية تتدخل باتخاذ إجراءات مماثلة من خلال دعم الأسواق المالية والعملات، والبنك المركزي الأوروبي يسعى للمحافظة على انتظام تداول العملة الأوروبية الموحدة (اليورو).

الخطة الإنقاذية التي أقرّها الكونغرس، تقضي بشراء الديون الرديئـــة للمؤسسات الماليـــة الأميركية في سنتي 2009 و2010. هذا نوع من التدخل المركزي الرسمي.

في جنوب آسيا وشرقها، المصارف المركزية تتدخل لمواجهة الأزمة المالية. ولا تزال الدولة الليبرالية تتدخل في توفير الخدمات الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة العامة وشبكات الأمن الاجتماعي، وحفظ النظام الداخلي، وتحقيق

العدالة الاجتماعية، وصون النظام القضائي، والاستقرار النقدي. من قال إن الدولة القومية انسحبت كلياً من الأسواق والحياة الاجتماعية والأمن البشري؟

حسبنا أن نتذكر تدخّل المصارف المركزية لمواجهة الأزمة المالية في جنوب وشرق آسيا سنة 1997، ثم تدخل الحكومة الفيدرالية الأميركية بضخ السيولة النقدية في الأسواق لإعادة التوازن المفقود من جرّاء ضرب مركز التجارة العالمي في نيويورك يوم 11 ايلول/ سبتمبر 2001.

إلى ذلك، كيف نفسّر عودة الدولة الليبرالية إلى التأميم من أجل مواجهة الأزمة؟ هل تنسجم هذه السياسة مع الليبرالية الجديدة، أم هي تدبير اشتراكي معروف؟

الحكومة البريطانية تعلن تأميم عدد من المصارف، بينما تسيطر حكومات هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ وإيسلندا على نحو 49 في المئة من موجودات عدد من المصارف لإنقاذها من الإفلاس؟

عادت الدولة إلى التدخل، وربما بأساليب جديدة ليست على غرار (الكينزية) التدخلية لمعالجة الأزمة الاقتصادية العالمية

الكبرى في العام 1929. فكرة التدخل موجودة، أما أساليب التدخل وحدود التدخل، فإنهما متروكتان لكل دولة بعيداً من منطق العولمة، وذلك تجنباً لمزيد من الخسائر.

تركت وستترك الأزمة العالمية انعكاساتها السياسية، وطنياً وعالمياً. لقد أفاد الحزب الديمقراطي الأميركي منها، وفاز في الانتخابات الرئاسية والتشريعية، كيف لا، وإن الدين العام الأميركي ارتفع من خمسة تريليون دولار في بداية عهد الرئيس جورج بوش، إلى أكثر من عشرة تريليون في نهاية عهده؟

يمكن القول إن الأزمة هي أزمة الليبرالية الجديدة، وليست أزمة أميركية أو أوروبية وحسب. قد تسارع الليبرالية إلى ترميم نفسها، بيد أنها ستصيب ملايين الفقراء بمزيد من الفقر.

الرئيس الفرنسي ساركوزي يرفض مقولة سقوط الرأسمالية، أو النظام الرأسمالي، ويدعو إلى إعادة تشكيل النظام المالي العالمي بعد انهيار السوق الحرة، على حد تعبيره. وإذا كان تحرير الأسواق هو الفكرة المركزية لليبرالية الجديدة التي انطلقت مع رونالد ريغان ومارغريت تاتشر في ثمانينات القرن الماضي، فإن سقوط هذه الفكرة يطيح بالليبرالية الجديدة نفسها،

ويعيد العالم في مجال الاقتصاد إلى فكرة تدخل الدولة لحماية المؤسسات من السقوط، وضخ الدعم المالي المركزي لمواجهة الكساد والأزمات الاجتماعية والاقتصادية. حصل ذلك في ثلاثينات القرن الماضي لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية في العام 1929، فهل تتكرر (الكينزية) ولو بأساليب وإجراءات مختلفة؟

إن الدعوة إلى إعادة النظر في قواعد الرأسمالية المالية، ستقود إلى إدانة الأرباح المالية المحقّقة بعيداً من قاعدة الإنتاج من خلال المضاربات في العقد الأخير الذي سبق الأزمة. إنها سيولة ورقية لم تدخل في الدورة الاقتصادية الإنتاجية، وغالباً ما كانت تحصل على حساب المكلفين الذين يدفعون الضرائب، ويتحملون الأعباء الاجتماعية. هذا جانب من جوانب الاقتصاد الريعي غير المنتج، حيث تتسع البطالة وتتراجع ضمانات العمل.

في أوروبا الغربية، تجاوزت نسبة البطالة عشرة في المئة، وفي الولايات المتحدة لامست هذه النسبة. وفي الغرب الأوروبي والأميركي، كما في اليابان، تغيب ضمانات العمل عند

نحو عشرين في المئة من القوى العاملة. ومن المتوقع أن تزيد الأزمة العالمية من هذا المعدل الذي يؤشّر سلباً إلى انكفاء الطبقة الوسطى.

الإحصاءات الحكومية تخفي معلومات مهمة عن تراجع ضمانات العمل، التي تفيد بمعاناة أكثر من ربع السكان في أميركا الشمالية وأوروبا واليابان من البطالة، أو من غياب الضمانات. بعض الإحصاءات تشير إلى وجود 70 مليون نسمة في أوروبا، و40 مليون في أميركا، و30 مليون في اليابان!

لو أضفنا إلى ذلك تراجع معدل النمو في الدول الرأسمالية المتطورة من 5 في المئة بين عامي 1945 و1970، إلى نحو 2.5 في المئة مع تفجّر الأزمة العالمية، لأدركنا جانباً من مخاطر الليبرالية الجديدة وما أحدثته من إطلاق للاقتصاد الريعي على حساب الإنتاج والقوى العاملة المنتجة.

إن الدولة التدخلية التي أشرنا إليها، تختلف في مفاهيمها وإجراءاتها عن مفهوم الليبرالية الجديدة القائمة على التخصصية والسوق الحرة وحرية تدفق رأس المال مع تراجع دور الدولة في الحركة الاقتصادية والمالية. الحكومة الفيدرالية الأميركية

تدخّلت، وقد تتدخّل لاحقاً عند وقوع الأزمات المالية والاقتصادية بعيداً من قانون العرض والطلب الذي أسس للرأسمالية في بداياتها الأولى. وها هي فكرة دعم المؤسسات المالية المتعثرة تسيطر في الشمال الصناعي، وتمتد لاحقاً إلى دول الجنوب التي أخذت تعاني من نتائج الأزمة.

القادة الأوروبيون يدعون إلى الاستقواء بالقانون من جديد في مواجهة المضاربين والفاعلين في الاقتصاد الريعي من خلال الصفقات غير المشروعة. إنهم يشيرون كذلك إلى إعادة النظر في التشريعات القائمة، وتعديلها أو تطويرها، للحد من المضاربات التي وقعت من خارج الإنتاج الاقتصادي، وفي إطار الاقتصاد الريعي وتوسّع موجة العولمة.

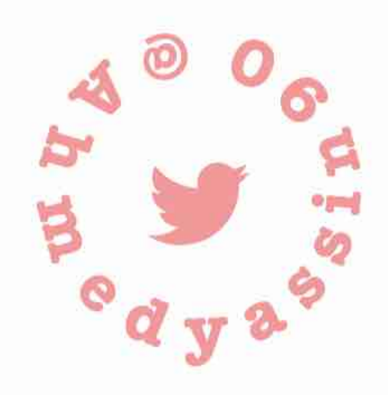
هكذا تستعيد الدولة فكرة الرقابة الإدارية والمالية بعدما غابت عن (وول ستريت) فترة طويلة. ويتحفّز الأوروبيون لتعزيز هذه الرقابة بعيداً من البيروقراطية ونظام السوق الحرة... إنهم يدعون إلى معاقبة المسؤولين عن الإفلاس والمضاربات غير المشروعة، ويشيرون في شكل أو في آخر إلى ضرورة الإستقواء بالقانون من جديد، وربما إعادة النظر

في بعض التشريعات السابقة لتطويرها بغية الحد من المضاربات والأرباح الورقية من خارج الإنتاج... وذلك لا يعني انهيار الرأسمالية بالمطلق، ولكنه يعني تراجع الليبرالية الجديدة والرأسمالية المالية، وعودة الدولة التدخلية إلى الظهور من جديد بعدما أمعن المأخوذون بالليبرالية الجديدة في تمجيدها، وفي الحديث عن سقوط نظرية الدولة في السياسة والاقتصاد. الدولة في الغرب لم تنسحب كلياً من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ففي الولايات المتحدة ظل التدخل الحكومي المحدود قائماً منذ عهد الرئيس هربرت هوفر (1929-1932) حتى عهد الرئيس جيمي كارتر (1977-1980)، بصرف النظر عن الانتماءات الحزبية المتأرجحة بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي.

يجد الأستاذ في جامعة هارفرد، والحائز على جائزة نوبل للاقتصاد في العام 1998، أمارتيا سن Amartea Sen، أن الرأسمالية لم تبصر النور قبل إرساء أنظمة قانونية وممارسات اقتصادية تحمي حقوق الملكية، وتحرك عجلة اقتصاد السوق.. ولكن التزام المبادىء الأخلاقية والقانونية الوثيقة الصلة بعالم

معاملات السوق تقهقر في الأعوام الأخيرة، على وقع نشوء أسواق ثانوية توسّلت المشتقات المالية والأدوات المالية، وقوضّت هذه المشتقات والأدوات المالية الثانوية معياراً جوهرياً هو الرقابة على المخلّين بأعراف السوق ومبادئه... (والحق أن الأزمة الاقتصادية الراهنة تعود، إلى حدٍ ما، إلى المغالاة في تقويم حكمة السوق).

إذاً، ثمة أسواق ثانوية نشأت في عصر الليبرالية الجديدة من خارج الرقابة والمحاسبة. ولم تتمكن فلسفة السوق الحرة من وقف الانهيارات المالية التي تحوّلت أزمة اقتصادية. إنها أزمة الليبرالية الجديدة، التي حفّزت الدولة على التدخّل بشكلٍ غير مسبوق دفاعاً عن المصالح القومية، وتوخياً للحد من الخسائر المالية والاقتصادية. هذا لا يعني بالضرورة انبعاث فكرة الشيوعية من جديد، كما يلاحظ المؤرخ البريطاني إيريك هوبسباوم، ولكنه قد يقود إلى نوع من المواءمة ما بين الاشتراكية ، في إطار التوازن بين المبادىء الليبرالية التقليدية وتدخّل الحكومات المركزية.


@Ahmedyassin90

محـــاور القـــــوى ...
والفوضى الدولية

"يبدو أن أبرز سمات العلاقات الدولية في القرن الواحد والعشرين، هو نزوعها إلى إلغاء الأقطاب الدوليين، وإلى تقاسم عشرات المحاور النفوذ والقوة. ومراتب هذا النفوذ تختلف باختلاف البلدان. وهذا انعطاف كبير في تاريخ الأنظمة الدولية".

هذا الرأي لرئيس مجلس العلاقات الخارجية الأميركية ريتشارد هاس، ويعكس تأملاً عميقاً لمسار العلاقات الدولية في المرحلة الراهنة، وإن كان قابلاً للنقد في بعض التفاصيل والمعطيات الواردة في الشرح والمضمون.

من هي محاور القوة على الصعيد الدولي؟

على صعيد الدول، تجدر الإشارة إلى مكانة الولايات المتحدة الأميركية والصين والاتحاد الأوروبي وروسيا واليابان والهند. تسيطر هذه الدول على ثلاثة أرباع الناتج العالمي الإجمالي تقريباً، وهي بلا شك تمسك بمفاتيح القوة والنفوذ، على تعدد مصادر القوة التي لا تنحصر بالتسلّح.

إلى جانب هذه الدول، تتوثب أخرى للنهوض وأخذ مكانة مرموقة في النظام الدولي. هناك البرازيل وجنوب أفريقيا والمكسيك ونيجيريا وإيران وباكستان وأستراليا وأندونيسيا وكوريا الجنوبية وإسرائيل... ويمكن أن تصعد كلٌ من مصر والمملكة العربية السعودية، إذا ما اعتُمدت سياسات ملائمة مع تطور العصر وما يحمله من ثورة في المعلوماتية والاتصالات.

تملك هذه المجموعة الثانية من الدول أسباب القوة، وإمكانات زيادة درجتها، وهي تتطلع إلى لعب دور أممي على المسرح العالمي، وتبذل جهوداً في غير مجال للحاق بالدول الصناعية الكبرى. بيد أن التنافس الحاصل بين مجمل الدول المذكورة، يحمل في طيّاته احتمالات التأزم السياسي والأمني

والاقتصادي، وخصوصاً في مجالي الطاقة والمياه العذبة، حيث بؤرة التنازع في العقود المقبلة.

ريتشارد هاس يستبعد الوصول إلى نظام دولي متعدّد الأقطاب كما كانت الحال في أوائل القرن العشرين، أو في المرحلة الفاصلة بين الحربين العالميتين، ويرى أن الاتجاه الغالب هو قيام محاور دولية متعدّدة، أو بتعبير آخر، تفتّت النظام الدولي أو تبعثره إلى قوى ناهضة ومتنافسة بقوة في عالم الحرية الاقتصادية المفرطة. بيد أن هذا التصور يفتقد إلى الدلائل المادية الأكيدة، فضلاً عن ميل الدول الأقوى إلى كبح جماح الدول الأقل قوةً. وهكذا، يصعب تصوّر قبول الدول الصناعية الثماني الكبرى التي تلتئم في اليابان لبحث الأمن الاقتصادي العالمي بصعود دول أخرى إلى مصافها، مهما أبدت من المرونة والانفتاح والرغبة بالتعاون.

على ذلك، نتصور استمرار حال الفوضى في النظام العالمي - الذي يشمل في معانيه وبنيته الدول والمنظمات والشركات الكبرى - إلى أمد غير معروف. وقد تقع في ظل هذه الفوضى حروب إقليمية وداخلية، فضلاً عن الأزمات

الاقتصادية والبيئية المتمادية، مثل أزمة الطاقة النفطية، وأزمة تدهور البيئة الطبيعية وما تحمله من كوارث على الأرض والإنسانية.

يدعم ريتشارد هاس تصوره بملاحظة تعاظم قوة عدد من المنظمات الدولية، فيذكر الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فضلاً عن منظمات إقليمية كمجموعة (آسيان)، ومنظمة الدول الأميركية، والاتحاد الأفريقي... ويشير إلى تعاظم عدد من المنظمات المتخصصة، مثل: (أوبك)، ومنظمة الطاقة الدولية، ومنظمة الصحة العالمية... وكأنه يريد القول أن هذه المنظمات صارت إلى جانب مركز القوى الكبرى، أو الدول القوية في النظام الدولي، على صعيدي القوة والنفوذ. هذا صحيح من حيث تسجيل صعود دور هذه المنظمات الإقليمية والدولية، بيد أنها محكومة دائماً بإرادة الدول إلى حد ما، مهما حصلت على استقلالية في صنع القرار، ومتابعة وظائفها العالمية على غير صعيد. ونشير هنا إلى ارتباك مالي يحصل في هذه المنظمة أو تلك من جرّاء العولمة الاقتصادية والمالية، ما ينعكس على قدرتها في معالجة الأزمات العالمية.

لا يمكن تجاهل أدوار المنظمات الدولية والإقليمية في النظام العالمي بوجهٍ عام. هناك منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تضم 30 دولة من الدول الصناعية. ومجموعة دول (آسيان) ASEAN التي تضم 10 دول في جنوب شرق آسيا. ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا (آبيك) APEC في منطقة المحيط الهادىء، الذي يضم قوة اقتصادية كبرى تسيطر على نحو 50 في المئة من حجم التجارة العالمية. والتكتل الاقتصادي لأميركا الشمالية (نافتا) NAFTA بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. ومجموعة (بريك) BRIC التي تضم البرازيل وروسيا و الصين والهند. ومنظمة شانغهاي للتعاون التي تضم روسيا والصين وكازاخستان وطاجكستان وقيرغيزستان وأوزبكستان، وغيرها من المنظمات.

على سبيل المثال، ما تزال أزمة الفقر مستمرة في العالم النامي، وفي بقع متناثرة في عالم الشمال أيضاً، وما تزال المديونية المتراكمة ضاغطة على التنمية في دول الجنوب، أو هي معطِّلة لها. وعلى رغم الاستقلالية النسبية التي يتمتع بها كلٌ من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فإن الدور الأميركي

هو الأفعل نظراً إلى أن الولايات المتحدة هي المموّل الأول لهاتين المنظمتين الدوليتين.

ما نوافق ريتشارد هاس عليه، هو "تراجع الهيمنة الأميركية الاقتصادية"، على حد تعبيره. ونضيف أن تراجع الهيمنة صار ملحوظاً كذلك في المجال السياسي. حسبنا ملاحظة فشل الحرب على الإرهاب بعد التخبط الأميركي في أفغانستان والعراق، وانحدار السياسة الخارجية الأميركية تحت وطأة دور المحافظين الجدد داخل الإدارة في البيت الأبيض.

صحيح أن العولمة مكّنت دولاً صناعية كبرى، في طليعتها الولايات المتحدة، من امتلاك مزيد من أسباب القوة والنفوذ، بيد أن الصحيح كذلك، هو إمكانية إفادة بعض الدول، وربما أفراد ميسورين، من نتائج الثورة الإلكترونية لتوظيفها في مصالح شخصية، أو أعمال إرهابية من خارج القوانين الداخلية والدولية! نعم، تراجعت مكانة الولايات المتحدة التي بدت في مرحلة التسعينات كقطب واحد مهيمن، وأخذت تتعثّر في الاقتصاد والأمن والسياسة، خصوصاً في العهد الثاني للرئيس جورج بوش. لقد تحوّلت الدولة العظمى إلى دولة مدينة مالياً،

ودخلت في فشل متكرر عند اعتماد سياسة نفطية، أوعند معالجة أزمة الغذاء العالمية، أوعند وضع حدٍ لتراجع قيمة الدولار الأميركي مقارنة بالعملات الرئيسية في العالم.

نعم، انتهى عصر الأحادية الأميركية. والسؤال هو على ما بعد هذه الأحادية؟

بالطبع، الثنائية القطبية غير قائمة، وغير متوقعة. أما التعدّد القطبي، فإنه غير واضح المعالم، مع تعدد مصادر القوة ومراكزها في عصر العولمة. ريتشارد هاس يرى مرحلة إلغاء الأقطاب في النظام الدولي، وتقاسم المحاور الدولية المتعددة في مجالات النفوذ والقوة، أو تشظّي النظام.

السمة الأغلب للنظام الدولي هي الفوضى في السياسة والأمن والاقتصاد. وعلى الرغم من ملاحظة صعود قوى دولية من خارج المفهوم التقليدي للدولة القومية، فإن مكانة الدولة ستبقى أساس التقييم الدولي. لقد تراجع دورها، وتراجعت سيادتها النسبية، هذا صحيح، بيد أنها باقية كمتدخل لضبط التوازنات الدولية، والحد من الفوضى المتمادية. وكلما تراجع

دور الدولة، زادت الفوضى العالمية، إنها سمة من سمات العلاقات الدولية المعاصرة.

ما زاد من الفوضى الدولية، تفاقم الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وبروز لاعبين متعددين في الساحة الدولية. فالتصنيف التجاري الدولي لم يعد محصوراً بين مجموعتي دول الشمال في مقابل دول الجنوب، هناك:

1- مجموعة الدول المصدّرة للمحاصيل الزراعية، وبينها كندا والولايات المتحدة وأستراليا.
2- مجموعة الدول الأكثر استيراداً للمحاصيل الزراعية، مثل دول الاتحاد الأوروبي وسويسرا واليابان.
3- مجموعة الدول النامية المتقدمة (الدولة الناشئة)، مثل الهند والصين والبرازيل والأرجنتين...
4- مجموعة الدول الأكثر فقراً.

تعدّد في المجموعات الدولية على المستوى الاقتصادي، انعكس على مفاوضات منظمة التجارة العالمية التي حاولت تحت وطأة الأزمة العالمية المضي في تحرير التجارة العالمية، بيد أن النتيجة كانت الفشل.

اتضح الفشل في مفاوضات جنيف لوزراء التجارة من ممثلي الدول الأعضاء في المنظمة إبّان تفاقم الأزمة، فالمجموعات الدولية مختلفة في مصالحها، منها ما يطرح دراسة سلبيات العولمة، ومنها ما يدعو إلى حماية حقوق الدول الفقيرة، ومنها ما يطالب بأنسنة التجارة الدولية. وكان للدول الناشئة مشاركات فاعلة في هذه المفاوضات الماراتونية.

واتضح الفشل في عدم إنجاز اتفاق يقضي بفتح أسواق الدول الصناعية الكبرى أمام منتجات الدول النامية، وبرزت مشكلات إغراق أسواق الدول النامية بمنتجات الدول المتقدمة، فالمزارعون في الدول الصناعية يحظون بالدعم المالي لتمكينهم من المنافسة. في الولايات المتحدة – على سبيل المثال - يبلغ الدعم السنوي للمزارعين نحو 16 بليون دولار، فيما تجد الهند أن هذا الدعم يجب أن يهبط إلى 7 بليون دولار في العام الواحد.

الأرجنتين وجنوب أفريقيا ودول عربية أعربت عن مخاوفها من إغراق أسواقها بالواردات الرخيصة الثمن، بما يهدد اقتصاداتها المحلية.

أمام هذا الاضطراب في المصالح والمفاهيم والسياسات، تتمسك كوبا وفنزويلا بفرض رسوم جمركية عالية على منتجات الدول الصناعية لحماية إنتاجها الوطني.

حاول رئيس منظمة التجارة العالمية، باسكال لامي، تقريب وجهات نظر المتفاوضين من الدول الأعضاء، وخصوصاً أن الأزمة العالمية باتت ضاغطة، وتوقف عند المخاوف من الركود الاقتصادي، واضطراب أسواق المال، وارتفاع معدلات التضخّم... بيد أن محاولاته ظلت فاشلةً.

هذا مشهدٌ من مشاهد تناقضات المصالح الدولية، وتعدّد السياسات والأهداف، في الوقت الذي يعيش 2.6 مليار شخص على أقل من دولارين يومياً من 6.4 مليارات شخص يشكلون مجموع سكان العالم، ناهيك عن وجود أكثر من مليار جائع، ويفتقدون المياه الصالحة للشرب!

إن المتابع للمقترحات الدولية المتعددة لمعالجة الأزمة، يستنتج وجود تعدّدٍ في المصالح والسياسات، وأحياناً في الأهداف. ومن شأن هذا التعدّد أن يفضي إلى نتائج سياسية تتمثل بتعدّد مراكز القوى، وبفوضى دولية مع مقولة انتظام النظام العالمي!

لم تعد الولايات المتحدة قادرةً بمفردها على قيادة النظام المالي العالمي، ولم يعد الدولار - على الرغم من أهميته النقدية - عملة الاحتياط الوحيدة في البنوك، لقد صعدت عملات أخرى فاعلة في النظام المالي. وعلى الرغم من القدرة الاقتصادية الأميركية، المستندة إلى عوامل تكنولوجية وطبيعية تتعلق بالموارد والثروات، فإن التعدّدية باتت أوضح من السابق، تعدّدية إدارة النظام المالي، وتالياً تعدّدية النظام الاقتصادي.

حتى الثنائية الأميركية - الأوروبية لم تعد قادرة وحدها على معالجة الأزمة، ثمة قوى آسيوية وازنة وفاعلة، وهذا ما اتضح في قمم مجموعة العشرين، وفي مجهودات المجموعات الدولية التي شاركت في هذه المعالجة. الصين تمسك بقدرة اقتصادية كبرى، ناهيك عن مواقف اليابان والهند ودول جنوب شرق آسيا وما تمتلك من قدرات.

وأمام لعبة المصالح القومية، سادت خشية أوروبية شرقية من مخاطر سحب الودائع المالية الغربية، ما يهدّد اقتصادات الشطر الشرقي من أوروبا الذي ما زال يجهد كي يلحق بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي لأوروبا الغربية. واللافت

هنا، دعوة حكومة المجر شركاءها في الاتحاد الأوروبي إلى عدم إقامة جدار برلين جديد يفصل بين الأوروبيتين!

إلى ذلك، بدا الانقسام الدولي واضحاً في القمم المعنيّة لمعالجـــة الأزمة، اتجاه فرنسي – ألمانـــي يشدد على الرقابة والانضباط المالي والضريبي تمهيداً لوقف المضاربات والصفقات المالية، في مواجهة اتجاه أميركـــي – بريطـــاني يدعوإلى ضخّ أموالٍ مركزية في الأسواق لوقف الانهيار.

الصين بدورها تشدّد على ضرورة المشاركة في الإدارة الدولية للنظام العالمي في مقابل تدخلها مالياً واقتصادياً، وتشير إلى تراجع الأحادية الأميركية في غير مناسبة وسط تأييد فرنسي لهذا المتغير الدولي. وبينما توسّع الصين نفوذها التجاري في جنوب وشرق آسيا وأفريقيا، تندفع نحو أميركا اللاتينية في الاستثمارات والشراكة التجارية، وتقديم القروض لفنزويلا والبرازيل والأرجنتين والأكوادور في مجال استكشاف النفط. هذا فضلاً عن دخول العملة الصينية (اليوان) كعملة احتياطية بديلة إلى جانب الدولار الأميركي.

في المجال الإسلامي، أعرب صندوق النقد الدولي عن اعتقاده بأن نظام التعامل المصرفي الإسلامي أقدر على مواجهة الأزمات المالية، وحثت الأمم المتحدة على عقد اجتماع دولي لمناقشة مزايا النظام المالي الإسلامي وفوائده، وأي دور يمكن ان يلعبه في النظام المالي الدولي، وذلك في إطار مواجهة الأزمة.

صحيح أن حجم العمل المصرفي الإسلامي لا يتجاوز أربعة تريليونات دولار في مقابل خمسمائة تريليون للنظام المصرفي التقليدي على مستوى العالم، بيد أن المصرف الإسلامي قابل للتوسع والانطلاق، خصوصاً باتجاه آسيا.

ماليزيا هي أكبر سوق للعمل المصرفي الإسلامي، حيث يسيطر على 13 في المئة من العمليات المالية. وهناك توسع للمصارف الإسلامية في الصين وهونغ كونغ واليابان وسنغافورة وأندونيسيا... وهناك آراء مصرفية إسلامية وتقليدية، مراهنة على دورالمصارف الإسلامية في المساعدة على استقرار الأسواق المالية العالمية.

إن مبرر تأسيس (مصرف إسلامي) في الأصل والأساس هو تجنب الربا، والدخول في ربح مشروع. كيف يتأتى ذلك؟ إنه من خلال استثمارات في مشاريع إنتاجية مفيدة للفرد والمجتمع. مثلاً في القطاعات الصناعية والزراعية والتعليمية والصحية... وعليه، فإن المضاربات المالية التي أدّت إلى الأزمة العالمية، والتي سبّبت سابقاً ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية على الرغم من زيادة الكميات المعروضة، تبقى خارج دائرة الاستثمار المقبول إسلامياً. هذا جانب من الجوانب التي تميّز بين الاقتصاد الإنتاجي والاقتصاد الريعي.

في ضوء هذا المعطى، أصدر المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي (مبادىء الوسطية المالية) في آذار/مارس 2009، وفيها الحدّ من الإفراط في المداينات وبيع الديون وتوريقها والتصرف فيها، والعمل على إحداث توازن بين الصيغ القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وصيغ التمويل المبني على الدّين غير المرتبط بنمو الثروة، واستخدام آلية معدل الربح بديلاً من آلية سعر الفائدة، وبناء نظام مالي ومصرفي مرتبط بالاقتصاد الحقيقي. وتطبيق

الشفافية في نشاط المؤسسات المالية وعلاقتها بالأطراف ذات العلاقة، وتفعيل دور الدولة في رعاية النظام النقدي والمالي، والرقابة على المعاملات والأسواق لتحقيق النمو المتوازن...

في منطقة الخليج، سُحبت أموال خليجية من مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، وجرى ضخّها في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، وبرز اتجاه خليجي للتعامل مع الصين لتنشيط البورصات الخليجية التي تراجعت تحت ضغط الأزمة.

في إطار معالجة الأزمة، لاحظنا تطور العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والمجموعات الدولية من الاتحاد الأوروبي، إلى القوى الآسيوية، إلى الولايات المتحدة. وهناك أسباب عدة لهذا التطور: الاحتياط الاستراتيجي للطاقة في زمن تأرجح أسعار النفط، ووجود ودائع مالية خليجية في الغرب الأوروبي والأميركي، فضلاً عن الملفات الساخنة والضاغطة دولياً، كالملف النووي الإيراني، وفشل السياسة الأميركية في العراق والشرق الأوسط.

نحن أمام محاور متعدّدة للقوى الدولية، لكنها غير منضبطة في انتظام عام. الفوضى العامة هي المسيطرة وسط

تعدّد المحاور المختلفة في مصالحها وفي بناها السياسية والاقتصادية. لقد استعادت الدولة القومية بعض دورها، من دون أن تكون الفاعل الوحيد. هناك أيضاً المنظمات الدولية والإقليمية الصاعدة، وهناك الدول الناشئة إلى جانب الدول الصناعية الكبرى. ولا يجب إهمال دور بعض الأشخاص الطبيعيين القادرين مالياً إلى جانب الشركات العالمية الكبرى.

الأزمة العالمية أخذت من الدور الريادي للولايات المتحدة، فالرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي وجد أن (عالماً جديداً سينشأ، ليس فقط في ما يتعلق بالمال والاقتصاد، ولكن أيضاً في كل ما يتعلق بالسياسة أو المجتمع). ووزير المالية الألماني ستايف بروك رأى أن العالم لن يعود كما كان قبل بداية الأزمة، وأن الولايات المتحدة سوف تخسر مكانتها كقوة عظمى مهيمنة بمفردها في النظام العالمي... كل هذا صحيح، بيد أن البدائل المطروحة القائمة على تعدّد المحاور لن تفضي إلى نظام عالمي تعدّدي يحمل صفة الاستقرار.

الخاتمة

من دروس الأزمة ....

(لقد بات من المفهوم جيداً أننا في خضّم أزمة. دولتنا في حال حرب ضد شبكة مترامية الأطراف من العنف والكراهية.

ضُعف اقتصادنا كثيراً نتيجة الجشع واللامسؤولية عند البعض، وأيضاً بسبب إخفاقنا الجماعي في اتخاذ خيارات صعبة وتحضير البلاد لعصر جديد.

كثيرون فقدوا منازلهم، واختفت وظائف، وانهارت شركات. صار نظام الرعاية الصحية مكلفاً جداً، وتعاني

مدارسنا إخفاقات كثيرة، وكل يوم يجلب معه أدلة إضافية على أن الطرق التي نستعمل بها الطاقة تقوّي أعداءنا وتهدد كوكبنا).

بهذه الكلمات خاطب الرئيس الأميركي المنتخب، باراك أوباما، الشعب الأميركي، وشعوب العالم، يوم تنصيبه بعد أدائه القسم الرئاسي، إنه يوم العشرين من كانون الثاني/ يناير 2009.

ثمة اعتراف صريح بوجود أزمة، في الوقت الذي تخوض الولايات المتحدة حربي العراق وأفغانستان، وما لهما من نتائج مالية واقتصادية سلبية، فضلاً عن النتائج السياسية التي سيشير إليها الرئيس الأميركي.

وزير الخارجية الأميركي السابق، جيمس بيكر، والسناتور الديمقراطي السابق، لي هاملتون، اللذان أعدّا تقريراً حول العراق في العام 2006، يجدان أن التكاليف الأميركية في حرب العراق يمكن أن تتجاوز تريليون دولار، فضلاً عن تراجع قدرة الولايات المتحدة على حل الأزمة... وكيف إذا أضفنا تكاليف حرب أفغانستان، التي سجّلت إخفاق الأميركيين وحلف شمال الأطلسي (ناتو) في حسم الحرب ضد حركة طالبان وتنظيم القاعدة ومن معهما؟

يجد أوباما أن أسباب الأزمة تكمن في الجشع واللامسؤولية، وفي (إخفاقنا الجماعي) في اتخاذ خيارات صعبة. ما معنى ذلك؟

الجشع يعني اقتصادياً الاحتكار، وتمرير الصفقات والمضاربات غير المنتجة في أسواق المال. ويعني توفير الربح السريع في إطار الاقتصاد الريعي غير المنتج.

واللامسؤولية تنطوي على غياب الرقابة، رقابة الحكومة أو رقابة المؤسسات المعنية، الخاصة والعامة، ورقابة المنظمات الدولية والإقليمية. وحيثما تنعدم الرقابة يعمّ الفساد المالي والإداري. هذا جانب مهم من أسباب الأزمة.

أما الإخفاق الجماعي في اتخاذ خيارات صعبة، فإنه يعني فشل الديمقراطيين والجمهوريين في منع أسباب الأزمة، وتجنّب خسائرها الفادحة. وهذا الاعتراف قد يشكل إدانة غير مباشرة للعولمة المالية والاقتصادية، التي انطلقت من عالم الشمال الصناعي، وخصوصاً من الولايات المتحدة.

الشركات المتعددة الجنسية، ومعظمها ينطلق من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، مثل: جنرال الكتريك وفورد وأكسون

موبيل... صارت مؤثّرة في سياسات المنظمات الدولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية... وصارت هي الموجّه غير المباشر للسياسات المالية والاقتصادية في بلدان الجنوب، تحت عناوين خادعة مثل: إجراءات خاصة للقضاء على العجز في ميزان المدفوعات، وإجراءات لتخفيف العجز في الموازنات العامة للدول، وإجراءات تتعلق بالسياسة النقدية... والهدف هو تحرير الاقتصاد الوطني أمام الاستثمارات الخارجية، وبعضها آتٍ من خلال الشركات المتعددة الجنسية!

والليبرالية الجديدة، أو النيوليبرالية، أدّت إلى تفشّي البطالة، والتفاوت الاجتماعي الذي عانته الفئات الشعبية. وساهمت في انتشار ثقافة الاستهلاك من دون مقابل في العمل والإنتاج، وهذا جانب من الاقتصاد الريعي... والنتيجة هي انحراف السوق بدلاً من تحريره، وسيطرة الاحتكار عليه، وتراجع القيم الأخلاقية، بل تراجع القيم الليبرالية التقليدية التي أرساها مؤسس الاقتصاد الحر، آدم سميث، في كتابه نظرية الشعور الأخلاقي (Theory of Moral Sentiment).

في إطار الليبرالية الجديدة، والعولمة الاقتصادية، رُفع شعار (الهندسة المالية) الذي ينطوي على التوريق المالي، من خلال الصفقات والمضاربات في أسواق المال بعيداً من إنتاج السلع والخدمات. الهدف هو الربح السريع والربح الكبير، أما المديونية فإنها إلى ارتفاع حتى في الولايات المتحدة نفسها.

لذلك، أزاحت الأزمة المالية والاقتصادية أوهام الربح وتعاظم رأس المال. حصل ذلك منذ مطلع العام 2007، وليس في صيف العام 2008، عندما تفجّرت الأزمة عالمياً.

حصلت الأزمة مع بداية ارتفاع أسعار العقارات، وانخفاض أسعار الأوراق المالية، ما دفع المؤسسات المتضرّرة إلى زيادة حجم الاقتراض من السوق المالية، أو اللجوء إلى الصناديق السيادية التابعة لدول حليفة... ومع تعاظم الاقتراض، فشلت الليبرالية الجديدة في المعالجة، فكان أن تدخّلت المصارف المركزية، أي عاد التدخّل الحكومي إلى الصدارة، وعاد الحديث على الرقابة والإصلاح في المؤسسات المالية، الوطنية والعالمية.

ومن الطبيعي أن تؤثّر الأزمة سلباً في العولمة الاقتصادية، ما دامت إمكانات تحرير التجارة إنفاذاً لجولة

الدوحة تتراجع. وكيف إذ زادت البطالة، وبلغت نحو عشرة في المئة في الولايات المتحدة، وتخطّت هذه النسبة في الاتحاد الأوروبي؟ أما البطالة في دول الجنوب، فإنها متفاقمة مع تآكل الموارد والثروات، وتدهور الاقتصاد الوطني بفعل تعاظم المديونية. والنتيجة مزيد من الفقر!

هل نصدّق أن العالم حتى العام 2006، أصبح قائماً على خلل اقتصادي واجتماعي رهيب؟ ثلاثة في المئة فقط من سكان الأرض يملكون نصف الثروة العالمية، في مقابل أن نصف سكان العالم الأفقر يملك واحدًا في المئة فقط! أشار الرئيس أوباما إلى وجود أدلّة على أن طرق استهلاك الطاقة تقوي أعداء الولايات المتحدة وتهدّد كوكب الأرض.

تهديد الأرض مفهوم من خلال التلوّث البيئي الناتج من استخدامات الطاقة، إلى جانب تدمير الغابات، ورمي النفايات الصناعية، وآثار التجارب النووية على الأرض والإنسان... والرئيس الأميركي طرح في برنامجه الانتخابي حماية البيئة، واللجوء إلى الطاقة البديلة، أو ما يُسمّى تنويع مصادر الطاقة.

كل هذا مفهوم، وله تبريره. أما القول بأن استخدامات الطاقة تضرّ بالولايات المتحدة، فإنه يحتاج إلى دراسة وتبصّر.

الإدارة الأميركية تجد في ارتفاع أسعار النفط، بفعل المضاربات والتلاعب بكميات الإنتاج، مصدر غنى وثروة لدول معادية لها مثل إيران وفنزويلا... وربما لا تثق لاحقاً بأصدقائها من الدول النفطية، إذا ما بدّلوا سياساتهم العامة. وعليه، فإن هذه الإدارة تجد في تقليص الاعتماد على الثروة النفطية، أو التوجه إلى مصادر أخرى بديلة، ما من شأنه إعادة الزخم إلى الدور الأميركي في العالم، والتحرّر من الضغوط السياسية والاقتصادية التي قد تمارسها دول (أوبك).

يقول ريتشارد هاس ومارتن أنديك في هذا الصدد: (لا شك في أن النفط هو ركيزة الاقتصاد الأميركي. ويسوّغ هذا مكانة مشكلات الشرق الأوسط البارزة في سلّم أولويات الولايات المتحدة، ويساهم استهلاك النفط في الولايات المتحدة في تعزيز نفوذ الأصوليين المتطرفين في إيران وغيرها من الدول. وعلى إدارة أوباما السعي إلى خفض استهلاك الطاقة وترشيد هذا الاستهلاك، والترويج لمصادر بديلة للطاقة، أي انتهاج سياسة

خفض الطلب على النفط، وإبطاء عجلة التغيّر المناخي، ولجم حركة نقل الثروات من الغرب إلى إيران وروسيا وفنزويلا، فخفض متوسط استهلاك الطاقة يغيّر طبيعة التحديات الاستراتيجية في الشرق الأوسط، ولعل السياسة النفطية هي صنو السياسة الخارجية في المنطقة).

هذا كلام يستحق الاهتمام، وخصوصاً أن أمن الطاقة صار أساساً راسخاً من أسس السياسة الدولية. حسبنا في هذا المجال ملاحظة أمن الطاقة الأوروبي، ودور روسيا فيه ربطاً بخيارات طرق إمدادات النفط والغاز، والنزاع الدولي للسيطرة عليها، ناهيك بمحاولات احتكار تقنية الطاقة البديلة، كما احتكرت الدول الصناعية الكبرى تكنولوجيا إنتاج تكرير النفط في المراحل السابقة.

الامتحان الحقيقي للولايات المتحدة، وغيرها من الدول الصناعية، في ما يتعلق بحماية البيئة من التلوّث، هو في مدى التزامها بالاتفاقات والمعاهدات الدولية ذات الصلة، وعدم التنكّر لها بحجة حماية الصناعات الوطنية لأسباب اقتصادية واجتماعية.

أما تزامن تفجّر الأزمة العالمية مع ظاهرة ارتفاع أسعار النفط، ثم انخفاضها لاحقاً، فإنه ليس مصادفة. ثمة قوى دولية، أشرنا إليها، تسيطر على النظام الاقتصادي العالمي. بيد أن الليبرالية الجديدة وما حملته من تسيّب، واقتصاد ريعي، وتراجع في القيم الإنسانية، هي السبب الأبرز لظهور مشكلات النظام الرأسمالي العالمي على الرغم من محاولات احتوائها.

يعترف الرئيس الأميركي بتراجع الدور الأميركي في العالم، فيتحدث عن الإخفاق في اتخاذ خيارات صعبة، وتحضير بلاده لعصر جديد... يقول في معرض حديثه عن الأزمة العالمية، وذلك في خطاب التنصيب الذي أشرنا إليه:

(هذه هي مؤشرات الأزمة الخاضعة للبيانات والإحصاءات. وهناك مؤشر آخر أقل قابلية للقياس، إنما قوي بالدرجة عينها، ويتمثّل في تداعي الثقة في أرضنا، أي الخوف الذي يتملكنا من أن انحدار أميركا هو أمر محتوم، وأنه يتعيّن على الجيل المقبل أن يخفض تطلعاته...).

لذلك، لاحظنا كيف أن إدارة أوباما، التي وصلت بالانتخابات من جرّاء عوامل عدّة، من بينها نتائج الأزمة

العالمية الضاغطة، راحت ترفع شعار الحوار والدبلوماسية، أي الحوار مع الدول والمنظمات بدلاً من اللجوء إلى الحرب واستخدام القوة المسلحة. ويركّز عدد من الباحثين على التراجع الاقتصادي للولايات المتحدة، وإمكانات تقدم الصين إلى المرتبة الثانية في قمة الاقتصاد العالمي، واحتمال وصولها إلى رأس القمة في نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين... ويُرجع بعضهم احتفاظ الولايات المتحدة بقدرتها، إلى القوة العسكرية التي تمتلكها. يقول أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفرد، بنيامين فريدمان (Benjamin Friedman)، في هذا الصدد:

(كانت دائماً الدولة الدائنة هي الأكبر في العالم، إنها الدولة الأولى من حيث التأثير السياسي والدبلوماسي والثقافي. ولم يكن مصادفة أننا أخذنا هذا الدور من البريطانيين في الوقت الذي أصبحنا القوة الدائنة الأولى في العالم.

اليوم لم نعد القوة الدائنة الأولى. في الحقيقة نحن الدولة المدينة الأولى في العالم، ونحن نستمر في قدرتنا على التأثير على أساس القوة العسكرية فقط).

من شأن الأزمة العالمية، وما تتركه من نتائج مالية واقتصادية، أن توجد معطيات سياسية جديدة تدفع بالولايات المتحدة إلى التراجع، لتتقدم قوى دولية أخرى إلى صدارة النظام العالمي. ها هو الرئيس أوباما يعترف بعدم قدرة الولايات المتحدة على معالجة الأزمة بمفردها، ولا يتمسك بنظام القطب الواحد. علماً أن هذا النظام لم يستقر أصلاً، وها هو يتجه إلى تعدّد محاور القوة في إطار الفوضى الدولية المسيطرة.

كذلك، تنامت مشاعر العداء ضد الولايات المتحدة في خضم (الحرب العالمية على الإرهاب) التي أعلنها الرئيس السابق جورج بوش. لقد بدا أن العالم الغربي يقف في وجه العالم الإسلامي، بل يناهض الإسلام! ما حدا بالرئيس أوباما إلى مخاطبة العالم الإسلامي من على منبر جامعة القاهرة، ليفتح صفحةً جديدةً في العلاقات الدولية قائمةً على الحوار والدبلوماسية.

وظهرت فداحة نتائج الحرب العسكرية على الإرهاب، مادياً وبشرياً ومعنوياً، ناهيك بالفشل في اقتلاع الإرهاب. ثمة تعاظم لحجم الإرهاب، أضعافاً مضاعفةً، ما دام اتساع الهوّة

قائماً بين الغنى والفقر وما دامت سلبيات العولمة تضغط على العالم، والعالم النامي في مقدمته.

في هذا المناخ العالمي، تستعيد روسيا مكانتها الجيوسياسية، وتضع حداً للتوسّع الأطلسي نحو الشرق. وتقيم علاقات حسن الجوار مع الاتحاد الأوروبي، والصين، وإيران، وتركيا، وتعمد إلى ترتيب العلاقات مع الجمهوريات المستقلة، باستثناء جمهوريات البلطيق الثلاث... لقد تخلصت روسيا من أعباء الدين العام، وعمدت إلى تحديث أنظمة التسلّح عندها. وتشارك في معالجة الأزمة العالمية، بالتنسيق مع القوى الدولية.

إلى ذلك، تملك الصين نحو 32 في المئة من احتياط النقد الأجنبي العالمي، وتعتبر المموّل الرئيسي للاقتصاد الأميركي، وتوسّع استثماراتها في أفريقيا (السودان نموذجاً)، وفي أميركا اللاتينية، ناهيك بنفوذها الواسع في شرق آسيا.

العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) تتقدم عالمياً على حساب الدولار الأميركي، بينما تطالب فرنسا وألمانيا بسلّة عملات جديدة من شأنها التخلص من النظام المالي الأنغلو سكسوني الذي أرسته اتفاقية (بريتون وودز) Bretton Woods.

وتشدّد فرنسا على الدور الأوروبي مستندةً إلى حجم المساعدات الأوروبية للدول النامية، الذي يبلغ 60 في المئة من مجمل المساعدات العالمية.

أما الدول الناشئة، فإنها الإطار الجديد الذي ورث مكانة تجمّع الدول الصناعية السبع الكبرى. روسيا أرادت الانضواء في مجموعة العشرين، وفتحت مجالات التعاون الدولي مع ثلاث دول ناشئة: الصين والهند والبرازيل.

صحيح أن الولايات المتحدة، والحال هذه، تحتفظ بمصادر قوة لا يُستهان بها، بيد أن الأزمة العالمية ساهمت، وسوف تساهم، في صعود قوى دولية منافسة.

* * * *

هل تتكرر الأزمة العالمية؟

خبراء الاقتصاد في العالم يتوقعون معالجة الأزمة في العام 2010، ويلاحظون بداية الانتعاش في الأسواق الآسيوية، علماً أن الأزمة التي بدأت في الولايات المتحدة وصلت متأخرة إلى آسيا.

للإجابة على السؤال المطروح، لا بدّ من ملاحظة مشاريع الإصلاح المالي والاقتصادي المطروحة في سياق معالجة الأزمة والسيطرة عليها.

صندوق النقد الدولي يبدي تفاؤلاً في خروج العالم من الأزمة، وعودة النمو إلى الاقتصاد العالمي، بنسبة تتجاوز الثلاثة في المئة في العام 2010.

لقد بلغت كلفة احتواء الأزمة - حتى خريف العام 2009 - أكثر من ثمانية تريليونات من الدولارات: الولايات المتحدة تحمّلت خمسة تريليونات، ومنطقة اليورو ثلاثة تريليونات، والصين نحو 565 مليار دولار.

هذا الاحتواء المالي لم يحسم بعد مسألة الشفافية المطلوبة، والرقابة المالية في الأسواق والمصارف. الولايات المتحدة حريصة على عدم المس بالنظام العالمي السائد. ولم تستطع مجموعة إنفاق الصناديق السيادية، وضع حد معقول للتهرّب الضريبي بعدما بلغ في أوروبا نحو 200 مليار دولار سنوياً!

المطالبة بإصلاح أوضاع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، لم تتحقق باستثناء زيادة موارد الصندوق لتصل إلى

تريليون دولار، وزيادة نسبة مساهمة الدول النامية في التصويت نحو خمسة في المئة داخل الصندوق.

إلى ذلك، لا توجد اتفاقية بديلة من (بريتون وودز)، وعلى الرغم من الانتقال إلى طريقة المصرف العائم أبان الحرب الباردة، ثمة تردّد في القرارات في هذا الشأن، نظراً إلى عودة المصالح القومية إلى الظهور، وإلى مراكز القوى الدولية الفاعلة مالياً واقتصادياً.

البطالة تزداد في العالم الصناعي، والعالم النامي معاً. أما الضرائب، فإنها إلى ارتفاع لتغطية العجز في الموازنات المالية السنوية، ويبقى عبء الضرائب على كاهل الفقراء والطبقات الوسطى.

إلى ذلك، لا ضمانة بعدم عودة المضاربات والصفقات المالية في إطار الاقتصاد الريعي، الذي أفاد في ثورة الاتصالات والمواصلات، ووظّفها لمصلحة المنتفعين.

يصعب القول، على الرغم من هذه المعطيات، بسقوط النظام الرأسمالي المالي، ولا الرأسمالي الاقتصادي. هناك فشل لليبرالية الجديدة، وعودة لتدخل الحكومات، مع تفاوت في

التجارب بين الدول حيال طبيعة هذا التدخل وحدوده... لكن أحداً لا يستطيع القول بعدم إمكان تكرار الأزمة.

رئيس الحكومة الفرنسية الأسبق، ميشال روكار، يجد ضرراً كبيراً لحق بالطبقة الوسطى، عندما تحوّلت إلى الاقتصاد الريعي وجني الأرباح بدون عمل وبدون إنتاج. ويجد أن الديمقراطية الغربية مهدّدة ما دامت بعيدة عن فكرة العدالة الاجتماعية، ويطرح نوعاً من المزاوجة بين الديمقراطية والاشتراكية للخروج من الأزمة.

يبدو أن أرباح البورصة صارت تجذب الناس أكثر من الزراعة والإنتاج الصناعي، بيد أن النتيجة المفجعة قابلة للتكرار في عالمٍ بعيدٍ من الانتظام العام. هل نحن في ظل (نظام عالمي فوضوي)؟ لهذا السؤال ما يبرّره، على الرغم من إشكالية المصطلح الذي يجمع بين فكرة النظام وواقع الفوضى.

* * * *

على الصعيد العربي، سعت الحكومات لتجنّب مخاطر الأزمة قدر المستطاع من دون التوصل إلى تصور رسمي عربي جامع. هناك إجراءات متفرقة، خليجية ومغاربية

ومصرية وسورية ولبنانية... من دون أن ترتقي إلى برنامج موحد يكفل صون الموجودات النقدية، ويرعى الاستثمارات العربية والأجنبية.

أما المجتمع الأهلي العربي، فقد عقد سلسلة ندوات ومؤتمرات جديرة بالدراسة والاهتمام، بيد أن البون الفاصل ما بين العمل الحكومي والعمل الأهلي حال دون اعتماد استراتيجية عربية موحدة، فبدت نتائج المجهودات الأهلية مجرد توصيات لها أهميتها العلمية والنظرية، من دون أن تلقى عناية أو قدرة على التنفيذ والمتابعة.

من هذه التوصيات على سبيل المثال والحصر:

1- تفعيل صندوق النقد العربي باتجاه إصدار عملة عربية موحدة، مع توفير احتياطات نقدية كافية.

2- تعزيز أجهزة الرقابة الحكومية وصولاً إلى تعميم الشفافية، وتجنّب هدر للمال العام.

3- الاستناد إلى أحكام الشريعة الإسلامية في القطاع المصرفي، وفي الاقتصاد الإنتاجي، بعيداً من الاقتصاد الريعي السائد.

4- دعوة المصارف الإسلامية إلى عقد مؤتمر دولي لإنجاز دراسة تبيّن مدى تأثّر هذه المصارف بالأزمة العالمية، بالمقارنة مع المصارف ذات النظام المالي الرأسمالي.

5- إعادة النظر بسياسات الاستثمار المالي العربي في الخارج، وتحويله إلى الداخل بالتزامن مع ضرورة توفير بيئة عربية آمنة.

6- إعادة النظر في دور صناديق التحوّط، ذات السيولة النقدية الهائلة، تجنباً لوقوع انهيارات مالية فيها من شأنها الإضرار بالتجارة الدولية وبالاقتصاد العالمي.

7- إعادة النظر في التعامل مع الدولار الأميركي كأساس للعملات العالمية وللنظام المصرفي والمالي والاقتصادي العالمي، واعتماد سلّة عملات عالمية توخياً للاستقرار النقدي.

الأهم من هذه التوصيات، تفعيل التكامل الاقتصادي العربي، أو على الأقل تطوير العلاقات التجارية البينية التي ما تزال تدور حول نسبة عشرة في المئة فقط من مجمل التجارة الخارجية للدول العربية.

الدراسات العلمية المتخصصة متوفرة حول أنواع التكامل، وضروراته الوطنية والقومية في عالم التكتلات الكبرى. بيد أن النقص الفادح لا يزال قائماً في اعتماد القرارات الرشيدة، ومتابعة تنفيذ هذه القرارات.

إلى ذلك، يمكن طرح سؤال محيّر على الحكومات العربية، وعدد من الدول النامية، في ما يتعلق بتجارة السلاح: ما الجدوى من هذه التجارة على المستوى الداخلي؟

إن نفقات شراء السلاح كافية لإعمار هذه الدول، ومواجهة أشكال التخلّف كافةً. ثمن سرب طائرات حربية كافٍ للنهوض بخطة زراعية في هذه الدولة أو تلك. هذا لا يعني أننا ندعو الى التخلي المطلق عن السلاح، وخاصة السلاح الدفاعي، وإنما لا بد من ترشيد الإنفاق في مجال التسلّح الذي لا طائل منه!

وإذا كانت الإدارة الأميركية (إدارة أوباما) قد تيقّنت من خطورة الجشع والمسؤولية وغياب الرقابة في مجال الأسواق المالية، وتالياً الاقتصادية، واعتبرت هذه الظواهر من مسبّبات الأزمة العالمية... فهل تبقى بعض الدول النامية في دائرة الهدر

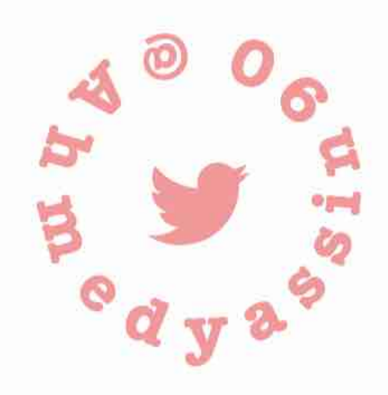
المالي، والفوضى الإدارية، وضعف تطبيق القانون؟ أليست هذه الظواهر من مسبّبات أزمات مالية واقتصادية واجتماعية؟

إن التحليل الأيديولوجي عاجز عن الإجابة، أما التحليل العلمي فهو قادر عليها. التحليل الأيديولوجي يحدّد النتيجة سلفاً، ويزيّنها، بل ويخفي سلبياتها. أما التحليل العلمي فإنه يلتزم بالحقيقة كما هي بدون تعديل أو تشويه. وإذا كانت الليبرالية الجديدة قد أخفقت في العالم الصناعي، فمن الطبيعي والحال هذه أن تخفق أكثر في العالم النامي حيث موارد الدولة محدودة، ومؤسسات الدولة واهية.

إن الأمن العربي، والأمن الدولي بصورة عامة، يرتبطان بثلاثة أسس للأمن في عالمنا المعاصر: أمن الطاقة، وأمن البيئة الطبيعية، والأمن المائي (المياه العذبة). والاستقرار الأمني يحتاج الى موارد مالية كافية، وإلى استثمارات واعية خاضعة للشفافية المنشودة، ولحكم القانون بعيداً من الجشع واللامسؤولية. وبدلاً من التوجه الى الأسواق المالية بحثاً عن أرباح الأوراق المالية، يجدر التوجه الى الأسس الثلاثة المذكورة بما يحقّق التنمية الشاملة، ويصون السلم والأمن الدوليين.

قد تُعيد الرأسمالية إنتاج علاجٍ جديد للأزمة العالمية بتدخل الدولة في الأسواق والمصارف وسائر القطاعات... بيد أن العلاج لن يُسقط أسباب الاحتكار والإستغلال. وعليه فإن تدخل الدولة أمر لازم عند كل منعطف مصيري، بل عند وقوع أي أزمة مهما كانت فداحتها. هكذا تعود (الدولة القومية) من جديد لتأخذ دورها، من حيث هي المؤسسة الأهم في الحياة البشرية، والقادرة على التعامل مع الأزمات. وإذا كان للمنظمات الاقليمية والدولية دور في إدارة الأزمات العالمية الكبرى، فلا نسقط من حسابنا أنها في الأصل والأساس ائتلاف بين مجوعة دول ارتضت الإحتكام الى ميثاق يوحّدها في الأهداف والوسائل.

هذا بعض من دروس الأزمة العالمية، التي ما تزال متفاعلة في فصولها ونتائجها.


@Ahmedyassin90

المراجــع

- وزير دولة في الحكومة اللبنانية.

- نبيل حشاد، الأزمة المالية العالمية 2008: الانعكاسات على الاقتصاد العالمي والاقتصاد العربي، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، 2008.

- الأزمة المالية العالمية، مؤسسة الفكر الإسلامي المعاصر للدراسات والبحوث، بيروت، 2009.

- تقرير أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون، الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، أيلول/سبتمبر 2008.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007.

- محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأميركية، الإغارة على العراق، دار الشروق، القاهرة، 2003.

- برنشتاين، بيترل، سطوة الذهب: قصة استبداده بالقلوب والعقول، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002 (كتاب معرّب).

- مجلة الغدير، بيروت، العدد 46، 2009.

- مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، عدد: 46 و47.

- مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أعداد العامين 2008 و2009.

- صحيفة الأخبار، بيروت، 2009/8/31.

- صحيفة الحياة، لندن، أعداد العامين 2008 و2009.

- United Nations, The Impacts of the Financial Crisis on ESCWA. Member Countries: Challenges and Opportunities, Beirut, 2009.

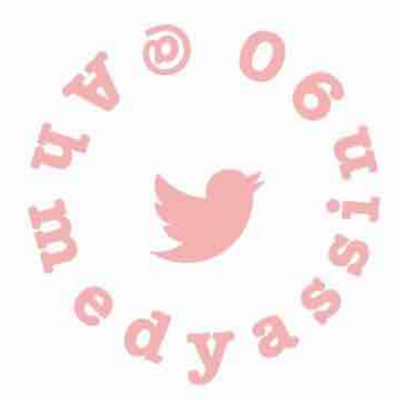
- United Nations, Impact of the International Financial Crisis on the ESCWA Member Countries, prepared by: Imad Moosa, Beirut, 2009.

- Corm, Georges; Le nouveaux désordre économique mondial, aux racines des échecs du développement, la découverte, essai, paris, 1993.

- Foreign Affairs, May and June 2008.

- Liberation, Pairs, 24/5/2009.

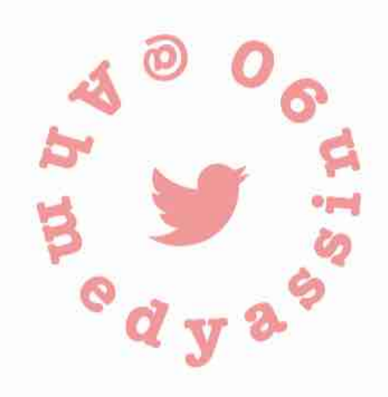
- Hudson, Michael, Super Imperialism: the Origin and Fundamentals of U.S world Dominance, Pluto Press, London, 2003.
- Stiglitz, Joseph; Globalization and its Discontents, penguin, N.Y, 2002.
- Harvey, David; the Limits of capital, Verso, London, 2006.
- Harvey, David; A Brief History of New liberalism, Oxford, 2005.
- The Economist, London, October and November and December 2008.



المؤلف في سطور

- **وزير دولة في الحكومة اللبنانية.**
- أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية: قسم الدراسات العليا في الجامعة اللبنانية.
- حائز على شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية ومُتخصص في العلاقات الدوليّة.
- أستاذ محاضر في كلية القيادة والأركان للجيش اللبناني، وفي معاهد دبلوماسية عربية.
- ساهم في الإشراف على عشرات الرسائل والأطروحات الجامعية.
- رئيس تحرير المجلة العربية للعلوم السياسية، تصدرها الجمعية العربية للعلوم السياسية في لبنان والمهجر.
- له 20 مؤلفاً في العلاقات الدولية والفكر السياسي، منها :
  - عصر التسوية. سياسة كامب ديفيد وأبعادها الإقليمية والدولية، الإنتفاضة وتقرير المصير، الجغرافيا السياسية والإقتصادية والسّكانية للعالم المعاصر، نظرية العلاقات الدولية، التسوية الصعبة.
  - دراسة في الاتفاقات والمعاهدات العربية - الإسرائيلية، العرب في دائرة النزاعات الدولية، تطور الفكر السياسي، العلاقات الدولية في الإسلام.

2010/1/885


@Ahmedyassin90



تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90